

بسم الله الرحمن الرحيم



جامعة آل البيت
معهد بيت الحكمة للعلوم السياسية

رسالة ماجستير بعنوان

((الاستراتيجية الإقليمية لتركيا تجاه سوريا))

٢٠١٥-٢٠٠٢

The Regional Strategy of Turkey Towards Syria

٢٠١٥-٢٠٠٢

إعداد الطالبة

ختمام احمد الشوملي

اشرف

د. صايل السرحان

العام الجامعي

٢٠١٦-٢٠١٥

التفويض

أنا ختام أحمد موسى الشوملي أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة .

التوقيع :

التاريخ / / ٢٠١٦

إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها

أنا الطالبة: ختام أحمد موسى الشوملي

الرقم الجامعي: (١٤٢٠٦٠٠٠١٥)

التخصص: العلوم السياسية

الكلية: معهد بيت الحكمة للعلوم السياسية

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المعمول بها المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصيا بإعداد رسالتي بعنوان :

الاستراتيجية الإقليمية لتركيا تجاه سوريا ٢٠٠٢-٢٠١٥

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطروحات العلمية . كما أنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستتلة من رسائل أو أطروحات أو كتب أو أبحاث أو أية منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أية وسيلة إعلامية ، وتأسيسا على ما تقدم ، فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها من غير أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأية صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد .

التاريخ / / ٢٠١٦

توقيع الطالبة :

الاستراتيجية الإقليمية لتركيا تجاه سوريا ٢٠١٥-٢٠٠٢

The Regional Strategy of Turkey Towards the Syria

٢٠١٥-٢٠٠٢

إعداد الطالبة

ختام أحمد موسى الشوملي

الرقم الجامعي ١٤٢٠٦٠٠٠١٥

إشراف الدكتور

صايل فلاح السرحان

التوقيع

أعضاء لجنة المناقشة

مشرفاً ورئيساً

١. د. صايل فلاح مقداد السرحان

عضواً

٢. أ.د. محمد أحمد المقداد

عضواً

٣. د. عبدالله راشد العرقان

عضواً / خارجياً

٤. د. عبدالحليم العدوان

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة

الماجستير في العلوم السياسية في معهد بيت الحكمة للعلوم السياسية في

جامعة آل البيت .

نوقشت وأوصى بإجازتها بتاريخ : / / ٢٠١٦

إهداء

إلى روح والدتي الطاهرة

أهدي إنجازي ونجاحي

يعلمون أن فرحتي ناقصة بغيابك ،، فمن ذا سيباركني غيرك . وكم كنت أتمنى
أن تري هذه اللحظات وأن تباركيها فألمس كفك الطاهرة ، وأشمها ،،، وأقبلها .
لكنني الآن أرى في السماء ابتسامتك الجميلة تهنني وتبارك لي وتحصد معي
ذاك الطريق الذي حلمت به ... ورسمت به . لي . وشجعتني حتى أكون كما أردت أن
تكوني ،،، فبدأت أحقق أول درجاته .

فرضاك ،، ودعاؤك ،،، فتح لي أبواب الخير

فأهنأى بحوار الله ...راضية مرضية في ضيافته وكرمه ،،، وبصحبة نبيه ،،،

ابنتك

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن والاه إلى يوم الدين .

فبعد أن من الله علي بإتمام هذا العمل المتواضع ، لا بد لي من أن أنسب الفضل إليه عز وجل ، فهو المعلم وهو الموفق ، وهو صاحب النعم التي لا تحصى ، فالحمد له حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه ملء السموات والأرض .

كما أتشرف بتوجيه الشكر والعرفان إلى أستاذ الأجيال والكلمة الصادقة (الدكتور صايل فلاح مقداد السرحان) ، الذي كان لي بمثابة المنارة التي أهندي بها ، وكانت نصائحه وإرشاداته الصادقة والهادفة نيراساً أضاء ويضيء لي الطريق نحو الصواب ، فذلل الملك النيراس جميع الصعوبات التي واجهتها في فترة دراستي ، لتجاوزها بمتابعته واهتمامه وأدبه الذي لا ينتهي ، وكرمه وكرم أخلاقه الفريدة ، فقد كان مفتاح باب العلم ، وكان المرشد الأمين والأخ الحليم، فغرس في نفسي حب المثابرة حتى وصلت إلى ما وصلت إليه ، وسأظل أدعو له بأن ينفع الله الناس بعلمه، ويجعل تلك العلوم في ميزان حسناته .

ما يسعدني ويشرفني أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى الاساتذة لجنة المناقشة ، على تحمل عناء قراءة الرسالة وتقويمها ، وأجد من واجبي أن أقر بالشكر إلى جامعة آل البيت التي أتاحت لي فرصة أن أكون أحد روادها وطلبتها ، لأستلهم من معارفها ، وأستقي العلم من أساتذتها في معهد بيت الحكمة للعلوم السياسية .

لا أغفل أن أقدم شكري واعتزازي إلى كل من أسهم في إخراج هذا البحث إلى حيز الوجود ، وإلى كل من أسهم في مجالات البحث العلمي وعمل على توسيع مساحاته.

فلهم مني أجمل التحيات الممزوجة بجل الاحترام والتقدير .

الباحثة : ختام أحمد موسى الشوملي

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
ب	التفويض
ج	الإقرار
هـ	الإهداء
و	الشكر والتقدير
ز	قائمة المحتويات
ط	الملخص
ي	الملخص باللغة الانجليزية
١	المقدمة
٢	أهمية الدراسة
٣	أهداف الدراسة
٣	مشكلة الدراسة وأسئلتها
٤	فروض الدراسة
٥	حدود الدراسة
٥	المتغيرات والمفاهيم الأساسية للدراسة
٧	منهجية الدراسة
٩	الدراسات السابقة
١٦	الفصل الأول : الاستراتيجية الاقليمية التركية تجاه الأزمة السورية
١٧	المبحث الأول : مفهوم الاستراتيجية السياسية
١٨	المطلب الأول: الاستراتيجية السياسية ، المفهوم والتطور
٢١	المطلب الثاني : الاستراتيجية السياسية التركية في المنطقة العربية
٢٥	المبحث الثاني : التوجهات السياسية لحزب العدالة والتنمية في المنطقة العربية .
٢٥	المطلب الأول : الاسلام السياسي نحو رؤية قيادة الحزب
٢٩	المطلب الثاني : حزب العدالة والتنمية ، والعثمانية الجديدة
٣٥	المطلب الثالث : البراغماتية سياسية عند حزب العدالة والتنمية
٤٢	الفصل الثاني : استراتيجية حزب العدالة والتنمية تجاه سورية
٤٣	المبحث الأول : تركيا وسوريا بين التلاقي والافتراق
٤٤	المطلب الأول : نقاط التلاقي في العلاقة التركية السورية
٤٦	المطلب الثاني : نقاط الاختلاف بين تركيا وسوريا

٥٢	المطلب الثالث : الصراع الاقليمي في سوريا ودور تركيا في الأزمة السورية
٥٦	المطلب الرابع : حدود الدور الاقليمي لتركيا في سوريا
٦١	المبحث الثاني : مآلات الأزمة السورية والخيارات التركية
٦٢	المطلب الأول : تداعيات التدخل العسكري الروسي في سوريا
٦٦	المطلب الثاني : الخيارات التركية المتاحة في ضوء المتدخلات الدولية
٧٠	النتائج
٧٢	المراجع

الملخص

مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا عام ٢٠٠٢م، برز الدور التركي كلاعب أساسي في منطقة الشرق الأوسط ، مستفيدة من خبرات تاريخية وإرث مشترك مع الشعوب والدول العربية، وقد طرح الحزب رؤيته للعلاقات في المنطقة وفق تصور تفاعلي تتبادل في المنافع والمصالح .

إلا أن الأحداث التي عصفت في المنطقة أو ما اصطلح على تسميته ب"الربيع العربي" ، شكل نقطة تحول في سياسة تركيا الخارجية ، محاولة للاستفادة من حالة الفراغ الأمني والسياسي الذي طغى على مشهد المنطقة خلال العقد الماضي .

واستنادا إلى موضوع الدراسة ومشكلتها البحثية واعتماداً على المنهج المستخدم، فقد تم تقسيم الدراسة إلى فصلين ، حيث تناول الفصل الأول الإستراتيجية الإقليمية التركية تجاه الأزمة السورية ، إذ ننطلق من تحديد علمي لمفهوم الاستراتيجية السياسية لننطلق إلى تحديد الأسس التي قامت عليها الاستراتيجية التركية تجاه المنطقة عامة والأزمة السورية تحديداً .

أما الفصل الثاني استراتيجيات حزب العدالة والتنمية تجاه سورية ، نتعمق في دراسة مكانم التلاقي والتناظر في سياسة كلا النظامين ودوافع كل طرف تجاه الآخر ، والأثر الذي أحدثته التدخل الدولي في الأزمة السورية على الإستراتيجية العامة لتركيا تجاه سورية .

وخلصت الدراسة إلى أن وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا مثل نقطة تحول في السياسة الخارجية التركية، وأن تنامي المصالح المشتركة التركية السورية خلال الفترة (٢٠٠٢ – ٢٠١٠) ، مكن تركيا من أن تكون طرفاً إقليمياً وازناً ، إلا أن التدخل التركي في الأزمة السورية وضعها في مواجهة أطراف إقليمية ودولية حدّت من قدرة تأثير تركيا على مسار الأحداث في سورية.

Abstract

at the period of reaching The Justice and Development party to the authority in Turkey in 2002 , the Turkish role as a main player has appeared in The middle East Zone , taking the advantage of the historical experiences and joint heritage with peoples and Arab countries . The party laid out its vision the relations in the zone according to in the benefits and interests , but the actions which had been hit the zone or what is called " The Arabic spring " ,regarded as a point shift in the turkish foreign policy , trying to be benefits and political or take the advantage of the security and political vacuum state which overwhelmed on the scene of the zone during the past decade . According to subject of the study and its research problem .

and according to me the methodology used , the study was divided into two chapters . Chapter one tackled the Turkish Strategic regional towards the syrian crisis. proceed from scientific determin to the political strategic concept towards determin the basis on which the Turkish strategic is based on towards the zone in general and the syrian crisis in particular . Chapter two tackled the strategic of justice and Development party towards syria, deepens in study the convergences and repulsion hideaways in the policy of both systems.

And the motives each part against the other and the effect of the international intervention in the Syrian crisis on the special strategic of turkey towards Syria .

The study concluded that reaching the justice and Development party to the Authority in Turkey regarded as a shift point in the foreign policy of Turkey, the growth of the Turkis- Syrian reciprocal interests during the period (2002-2010) enabled Turkey to be a regional part , but the Turkish intervention in the Syrian Crisis put it in counter with international and regional parts reduced the power and effect of Turkey on course of events in Syria .

المقدمة

على الرغم من الآمال الكبيرة التي أطلقتها موجة الاحتجاجات التي اجتاحت المنطقة العربية أو ما اصطلح على تسميته "بالربيع العربي"، والتي أعطت فسحة من الأمل في إمكانية بناء نظم جديدة تحكم ويتداول السلطة فيها ديموقراطياً، إلا أن سياق الأحداث وتطور المواجهات في المنطقة وخصوصاً بعد التدخل الروسي في سورية عسكرياً، أسست لواقع جديد، شكل تحدياً جوهرياً لمجمل السياسات في المنطقة وخصوصاً للسياسة التركية، إذ أن البيئة السياسية الجديدة لما بعد الاضطرابات السياسية "الربيع العربي"، والتغيرات الكبيرة التي حدثت في موازين القوى في المنطقة، وضعت تركيا أمام تحديات هائلة، ناهيك عن إمكانية قيام أفرة بدور واسع في استعادة السلام في منطقة الشرق الأوسط وتحديداً مع الجارة الأقرب سورية (يشيلطاش وتيلجي، ٢٠١٣، ٢).

وكانت تركيا قد تصدرت المشهد السياسي في منطقة الشرق الأوسط، وقد بدأت ملامح التأثير للسياسة التركية الجديدة بعد فوز حزب العدالة والتنمية برئاسة (رجب طيب أردوغان)* في ٢٠٠٢ وإعلانه تدشين سياسة تركية جديدة تجاه المنطقة قوامها تأكيد حضور تركيا ومكانتها كقوة مركزية للاستقرار وطرف فاعل في معالجة مختلف القضايا والصراعات في المنطقة، حيث باتت العلاقات التركية العربية ترتكز على أرضية تضامنية بعد أن كانت تخيم عليها أجواء العداء والنزاع، فقد تبنت تركيا مقاربة متعددة الأبعاد، تجاه كل الأقاليم الجغرافية المرتبطة بها، وقد ساعدت المصادقية التي تعمل بها تركيا على حل بعض المشاكل الإقليمية وهو ما ساهم بشكل فاعل في تبلور دور إقليمي فاعل ومؤثر في المجال الحيوي التركي، ولكن "الربيع العربي" عام ٢٠١١؛ شكل تحدياً حقيقياً لإستراتيجية السياسة الخارجية التركية.

حيث كانت ثورات العالم العربي مرغوبة، ولكنها لم تكن متوقعة بالنسبة لأنقرة؛ لذلك لم يكن موقف حكومة أردوغان حاسماً في البداية شأنها شأن حكومات معظم دول العالم، ومع ذلك كان هناك ملامح لشيء واضح ووحيد ألا وهو الوقوف إلى جانب المطالب الشعبية العادلة والمشروعة لشعوب بلاد الربيع العربي والتي منها سورية، لتتأخر السياسة التركية

* رجب طيب أردوغان: بالتركية (Recep Tayyip Erdoğan): ولد في ٢٦ فبراير ١٩٥٤، هو رئيس تركيا الثاني عشر والحالي منذ ٢٨ أغسطس ٢٠١٤، ورئيس وزراء تركيا من مارس ٢٠٠٣ حتى أغسطس ٢٠١٤، وقبل هذا كان عمدة لمدينة إسطنبول من عام ١٩٩٤-١٩٩٨، وعضو حزب العدالة والتنمية الذي يملك غالبية مقاعد البرلمان التركي. يعتبر أحد أهم المسؤولين في العالم الإسلامي (ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، <https://ar.wikipedia.org>).

إلى جانب الشعوب ضد الديكتاتوريات المدعومة من الغرب والشرق على حد سواء، ومنذ عقود طويلة (يشيلطاش وتيلجي، ٢٠١٣، ٤).

ومع الأخذ بعين الاعتبار في أن الأزمة السورية لا زالت مستمرة حتى الآن، وأن الصراع في سورية على الأغلب أصبح صراعاً إقليمياً ودولياً، لذلك وجد أنه من المفيد التعرف بشكل أكبر على الإستراتيجية الإقليمية للسياسة التركية تجاه الأزمة السورية ابتداءً من ٢٠١١ حتى عام ٢٠١٥م، وقد ارتأت الدراسة أن تُعالج الموضوع من خلال منهجي صنع القرار ونظرية الدور، وسيكون ذلك من خلال مقدمة وفصلين يتألف كل منهما من مبحثين وكل مبحث يتألف من مطلبين، لتنتهي الرسالة بخاتمة تتألف من النتائج والتوصيات، يتبعها في النهاية المصادر والمراجع.

أولاً : أهمية الدراسة

تكتسب الدراسة أهميتها من كونها تبحث في العلاقات السورية التركية المعاصرة، في مرحلة تشهد فيها منطقة الشرق الأوسط تغيرات حادة ستؤثر بالضرورة، على شكل وبنية النظام الإقليمي والدولي.

كما وتكمن أهميتها في دراسة أسباب تصاعد دور تركيا الإقليمي في السنوات الأخيرة وخاصة في ظل حكم حزب العدالة والتنمية، وما يعزز من أهمية الدراسة حالة التنافس على لعب دور مركزي إقليمي، في منطقة تشهد فراغ في أمني إستراتيجي .

واستناداً إلى ما سبق فإن أهمية الدراسة تبرز من ناحيتين :

١ . الأهمية العلمية (النظرية) :

للدراسات الاجتماعية والعلوم السياسية بشكل خاص أهمية علمية ويقدر تعلق الأمر بموضوع الدراسة ويمكن تحديد الأهمية العلمية وفق الآتي:

أ. تعمل هذه الدراسة على رصد مسيرة تطور العلاقات التركية-السورية وانعكاسها على طبيعة العلاقات التركية العربية مما يقدم فائدة للباحثين والمختصين في تتبع هذه العلاقة وتحليل أثارها الإقليمية والدولية.

ب. للدراسة أهمية خاصة كونها تتناول أبعادها الاقتصادية والسياسية والأمنية لكلا الطرفين تركيا وسوريا وانعكاس ذلك على علاقات تركيا مع العالم العربي في ضوء التفاعلات والمتغيرات التي تشهدها المنطقة العربية.

٢. الأهمية العملية (التطبيقية):

لموضوع الدراسة الموسومة الأبعاد السياسية والأمنية في العلاقات (التركية – السورية) أهمية عملية تنطوي على مضامين تدعم نوي الشأن بقصد توظيفها والإفادة منها، إذ تحتوي الدراسة على تحليل يخدم الجانب العملي التطبيقي لغرض رفق صناع القرار بمنظومة واسعة من المعلومات بهدف توظيفها لتتبع مسيرة هذه العلاقات والاستفادة منها من قبل صناع القرار بهدف إدراك طبيعة هذه العلاقات ومدى انعكاسها محليا وإقليميا ودوليا سلبا وإيجابا .

ثانياً: أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى الوصول إلى الأهداف والغايات الآتية:

١. توضيح الإستراتيجية الإقليمية وكيفية التخطيط لها، وكيفية تطبيقها وتعريفها.
٢. بيان طبيعة الدور الإقليمي التركي قبل تولي حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا وبعده .
٣. استكشاف طبيعة السياسة الخارجية التركية تجاه سورية منذ عام ٢٠٠٢ حتى عام ٢٠١٠.
٤. استجلاء السياسة الخارجية التركية تجاه الأزمة السورية منذ ٢٠١١ وحتى عام ٢٠١٥م.

ثالثاً : مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

من خلال هذه الدراسة، سنسعى إلى التعرف إلى طبيعة الاستراتيجية السياسية التركية تجاه سورية والمنطقة، وتوضيح الدوافع وراء طرح رؤية سياسية جديدة تركية للمنطقة، والنتائج التي تحققت فعلاً؛ أي تبيان مدى الاتساق الحاصل بين تلك الرؤية والواقع الفعلي، والدوافع الكامنة وراء هذا التذبذب في العلاقات بين البلدين، والأثر الذي أحدثته العوامل الداخلية والإقليمية والدولية على سياق العلاقة بين البلدين، آخذين

بعين الاعتبار أن تركيا تمثل جسراً إلزامياً نحو أوروبا ، كما وتمثل سورية معبراً مهماً لتركيا باتجاه دول الشرق الأوسط .

واستناداً إلى المشكلة البحثية، أمكن صياغة السؤال المحوري (الرئيس) على الشكل التالي:

ما مدى تأثير الإستراتيجية الإقليمية لتركيا تجاه سوريا ؟

وينبثق عن هذا السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

١. ما هو تأثير المتغير القيادي في تركيا على العلاقات التركية- السورية خلال فترة الدراسة؟

٢. ما مدى تأثير الجوانب الاقتصادية والأمنية في إيجاد فضاء استراتيجي للعلاقة بين الطرفين؟

٣. ما مدى تأثير الموقع الجيوسياسي لتركيا على تطور العلاقات التركية – السورية وانعكاس ذلك على علاقاتها العربية؟

٤. ما الأثر الذي أحدثه التدخل العسكري الروسي في سورية على الإستراتيجية التركية في سورية والمنطقة العربية ؟

رابعاً : فروض الدراسة .

استناداً على طبيعة الموضوع ومشكلته البحثية أمكن صياغة الفرضية الرئيسية التالية :
تسهم الإستراتيجية الإقليمية لتركيا تجاه الأزمة السورية في تحقيق مصالح الطرفين.

وتتفرع عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية :

١. أسهم وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا في توطيد العلاقات التركية-السورية .

٢. شكلت التحديات البيئية الخارجية أثراً واضحاً في طبيعة وتطور العلاقات التركية – السورية .

٣. أسهمت الاحتجاجات الشعبية العربية "الربيع العربي" في افتراق العلاقة التركية العربية بشكل عام ، والعلاقة التركية السورية بشكل خاص .

خامساً : حدود الدراسة .

لقد روعي أن يكون العام ٢٠٠٢ كبداية للفترة الزمنية للدراسة لان هذا العام شهد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة ، وأما اختيار العام ٢٠١٥ كنهاية للفترة الزمنية للدراسة فلأن هذا العام هو التاريخ الذي يمكن التوقف عنده للحصول على البيانات والمعلومات والمعطيات المتعلقة بهذا الموضوع .

سادساً : المتغيرات والمفاهيم الأساسية في الدراسة .

تبرز في هذه الدراسة المتغيرات التالية :

المتغير المستقل: الإستراتيجية الإقليمية لتركيا

المتغير التابع: الأزمة السورية

وفيما يلي تعريفا اصطلاحيا وإجراءيا لهذين المتغيرين :

- الإستراتيجية الإقليمية لتركيا :

Strategy منذ نشأته هو مصطلح عسكري يُقصد به:" فن استخدام الإمكانيات والمواد بطريقة مثلى، تُحقق الأهداف المنشودة".

والاستراتيجية في المفهوم العسكري هي:" فن تنظيم الحرب"، ثم تطور هذا المفهوم ليصبح:" فن حشد واستخدام القوى السياسية والاقتصادية والتكنولوجية والنفسية والعسكرية، وتحريكها في نسق متكامل لتحقيق الأهداف التي تضعها السلطة السياسية"، ثم تطور هذه المفهوم ليدخل في العلوم الإدارية ليصبح دليلاً على:" مجموعة الأفكار والمبادئ التي تتناول ميداناً من ميادين النشاط الإنساني بصورة شاملة ومتكاملة، وتكون ذات دلالة على وسائل العمل، ومتطلباته واتجاهات مساره لغرض الوصول إلى أهداف محددة مرتبطة بالمستقبل"(محمد، ٢٠١٤، ٤٣).

الإستراتيجية كما عرّفها تشاندلر(chandler) بأنها:" تحديد للأهداف الأساسية بعيدية المدى وتكيف الأداء وتوزيع المصادر لتنفيذ تلك الأهداف"، بينما عرفها آخر بأنها:" هي العملية اللازمة لوضع وتنقيح وتطبيق بعض التصرفات اللازمة لإنجاز بعض النتائج

المرغوب فيها"، ويعتبر التخطيط الاستراتيجي بمثابة العمود الفقري للإدارة الإستراتيجية، (العجمي، ٢٠٠٨م، ٣٨٩) .

بينما يؤكد (Porter) على أن الإستراتيجية هي خلق الموائمة بين أنشطة المنظمة والتكيف مع البيئة، وإن نجاح الإستراتيجية إنما يقوم على أداء أشياء متعددة وبشكل جيد وليس فقط تحقيق التكامل بينهما، وفي حالة عدم وجود الموائمة بين الأنشطة فليس هناك إستراتيجية متميزة ولا ديمومة (بن حبتور، ٢٠٠٤، ٣٥) .

- التعريف الإجرائي :

أمكن صياغة المؤشرات الكمية التالية للإستراتيجية التركيبية تجاه الأزمة السورية

١. التخطيط لإدارة الجوانب العسكرية والأمنية.

٢. التخطيط لخلق فضاء اقتصادي جديد في المنطقة .

٣. التخطيط لدور أقليمي.

- الأزمة السورية :

- التعريف الاصطلاحي:

هي أحداث بدأت شرارتها في مدينة درعا حيث قام الأمن (حسب رواية ناشطين معارضين) باعتقال خمسة عشر طفلا إثر كتابتهم شعارات تنادي بالحرية وتطالب بإسقاط النظام على جدار مدرستهم بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١١. في خضم ذلك كانت هناك دعوة للتظاهر، ثم توسعت موجة الاحتجاجات لتشمل مدن حمص وحماة وأرياف دمشق وحلب، ثم تطورت الأوضاع بعد تسليح المعارضة من قبل أطراف إقليمية، إلى نزاع عسكري شامل، بينما يرى مؤيدو النظام أنها مؤامرة ضد محور المقاومة والممانعة العربية (حيث لم يتم لتاريخه نشر أسماء أو صور هؤلاء الأطفال) ونشر الفوضى في سوريا لمصلحة إسرائيل بالدرجة الأولى. (عقيل، ٢٠١٢، ٤).

التعريف الاجرائي:

أمكن صياغة المؤشرات التالية للأزمة السورية :

١. الصراع العسكري بين الاطراف المحلية والاقليمية والدولية.

٢. تردي الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

٣. اللجوء والنزوح.

سابعاً : منهجية الدراسة .

استناداً إلى طبيعة الموضوع ومشكلته البحثية التي يسعى للإجابة على تساؤلاتها والفروض التي تهدف إلى اختيارها.

فقد رأى الباحث انه من الأنسب استخدام منهجي :

صنع القرار ونظرية الدور

وفيما يلي عرض موجز لكلا المنهجين:

١. منهج صنع القرار

تعتبر عملية صنع القرار السياسي محل اهتمام علمي في الدراسات السياسية بمجالاتها المختلفة وفروعها المتباينة، ولم يعد تحليل عملية صنع القرار السياسي قاصراً على القرارات الداخلية في الدولة، بل امتد إلى القرارات التي تتخذها الدولة في النطاق الخارجي .

فكيفية اتخاذ القرار، يعد مدخلاً مهماً في فهم طبيعة النظم السياسية في جميع دول العالم بصفة عامة، ودول العالم الثالث بصفة خاصة. فتحليل عملية صنع القرار يكشف عن مدى ديمقراطية الأنظمة الحاكمة، ودرجة تطور هذه الأنظمة، والتوجهات الأساس للنخبة الحاكمة فيها (Robinson, 1966, 66).

ولمنهج صنع القرار نماذج هي:

يتمثل منهج صنع القرار في المداخل الآتية :

أ. المدخل العقلاني ومن أهم رواده ريتشارد سنايدر (Richard Snyder)، وجيمس روبنسون (James Robinson)، إذ يحدد المفكر سنايدر أطر عملية صنع القرار، بين ثلاثة متغيرات أساسية: الفاعل السياسي، الموقف أو الوضع، والغايات ، إذ يرى أن تفسير سلوك الدولة، يكمن في طريقة تصرف صانعي القرار فيها إزاء المواقف (Robinson, 1966, 68)

ب. المدخل النظمي :

ومن أهم رواده مايكل بريشتر (Michael Brecher) إذ ينطلق من كون السياسة الخارجية يتم صياغتها بواسطة نوعين من العوامل (الخارجية والداخلية)، وان هذه العوامل مترابطة بشكل وثيق، والذي يتم بينهما من خلال التغذية الراجعة بأن لا تنتهي العلاقة بإعلان القرار السياسي، ولكن تأتي نهاية مرحلة وبداية مرحلة، وفي شكل دائري ومستمر .

من خلال ما سبق وبحكم طبيعة الدراسة، سيتم تحليل موقف حزب العدالة والتنمية، كحزب حاكم في تركيا وفق المنهجية السابقة والتي يمكن من خلالها، التحقق من آليات اتخاذ القرار في تركيا والقوى التي صعدت مع حزب العدالة والتنمية بعد استلامه للسلطة ومدى مساهمتها في عملية صنع القرار ، ومن خلالها يمكن التدقيق وفهم الدوافع الكامنة والحقيقة في ذلك تجاه المنطقة العربية عامة وسورية الجار الأقرب بشكل خاص .

٢. نظرية الدور :

- أصحاب النظرية (روادها) :

أسهم كل من (جورج ميرا) و(جوزيف مورينو) و(برووس بيرل) في إيجاد هذه النظرية وتطويرها.

- مفهوماها:

يقوم مفهوم هذه النظرية في العلاقات الدولية على أنها : منظومة تعبر عن السياسة الخارجية التي يرى صناع القرار أن دولتهم جديرة للقيام بها من خلال مجموعة المواقف والمفاهيم والمحددات والعوامل التي توفر إمكانية إدراك الدور وتطوره والاستعداد لجميع الاحتمالات الناتجة عنه (حتى، ١٩٨٧، ١٩٠).

- مقومات هذه النظرية وركائزها:

تهتم هذه النظرية بدراسة سلوك الدول بوصفها أدوارا سياسية تقوم بها على المسرح الدولي بتنفيذ صناعات قراراتها، ويتشكل الدور هنا من مجموعة عوامل تتمثل في هوية المجتمعات والدول ، والقيم السائدة فيها ، وخصائصها القومية، وتاريخها ومعتقداتها السياسية، ومقدراتها الاقتصادية والعسكرية والسياسية والاجتماعية والثقافية، ودراسة بنيتها وتركيبها. وتتمايز ادوار الدول بعضها عن بعض تبعا لاختلاف منظار كل منها للظواهر

والأحداث السياسية، إذ يعتبر منظار الدور الموجه الأساسي لتتبع مواقفها وأدوارها وتحديد اتجاهاتها، كما أن أداء الدور يتشكل نتيجة لرؤية سياسية واضحة لمصالح الدولة وأهدافها الوطنية، ويعتبر جوهر الدور المحدد الأساس في قدرة صناع القرار على توظيف القدرات لبناء الدور (السرحان، ٢٠١٣، ٢٢١).

- كيفية توظيف النظرية :

نظرا لمشكلة الدراسة وأسئلتها فإن هذه النظرية تساعد في إمكانية توقع الدور الذي تقوم به الدول موضوع الدراسة ، وتسهم في عملية الربط بين متغيرات الدراسة وتفاعلاتها مع بعضها البعض ومعرفة مدى التغير والتطور في أدوارها خلال فترة الدراسة.

ثامناً : الدراسات السابقة .

١. دراسة أحمد داوود أوغلو، ٢٠١٠م، " العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية " ، مركز الجزيرة للدراسات ، ٢٠١٠.

يوضح الكاتب الإستراتيجيه الشاملة لتركيا على كافة الصعد الإقليمية والدولية، وكيفية استفادة تركيا من المنظمات المنضوية فيها كمنظمة التعاون الإسلامي، وحلف شمال الأطلسي، ومجموعة العشرين، كما وي طرح تصورا جديداً للعلاقات التركية في المنطقة منطلقاً من مفهوم "صفر مشاكل مع الجيران"، وآليات تحقيق تلك السياسة من خلال التشبيك الاقتصادي، وتفادي نشوء النزاعات.

ويركز الكاتب على الميزة النسبية لموقع تركيا الجيوسياسي، لتركيا وفق رؤيته إمكانات للتأثير في أكثر من دائرة بمحيط تركيا الجيوثقافي، كما ويؤكد أن انتهاء الحرب الباردة في بداية عقد التسعينات من القرن الماضي، دفع تركيا للتصدي لمواجهة التحولات التي يفرضها النظام الدولي، الذي نشأ على أنقاض نظام ثنائي القطبية، مع تأكيده ضرورة اجترار سياسات جديدة تتسق مع الواقع الدولي والإقليمي المستجد، مع ضرورة دمج تركيا بالمنظومة الإقليمية في الشرق الأوسط، مستندةً إلى إرث تاريخي يساعد تركيا على تسويق أفكارها وأطروحتها في الإقليم، إذ إن المنطقة تمثل محيطاً جيوتقافياً حيويًا لتركيا، وهي بذلك

امتداد طبيعي لتركيا، ولذلك فإن تركيا معنية في ازدهار هذه المنطقة لأنها تمثل مصالح غابت عنها تركيا لعقود مضت .

٢. دراسة كوزين مصطفى الحزينة، المعنونة " الأبعاد السياسية والاقتصادية للعلاقات التركبية العربية (٢٠٠٢ - ٢٠١١) الأردن، حالة الدراسة"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، ٢٠١١م.

ذكرت الباحثة أن الدراسة انطلقت في بحثها حول أهمية دراسة العلاقات العربية التركبية بشكل عام، والعلاقات التركبية الأردنية كحالة للدراسة، إذ سعت إلى تبيان المحددات والعوامل التي تدفعها إلى الأمام، والبحث في سبل تطويرها وخصوصاً في المجالات الاقتصادية، كما وهدفت الدراسة إلى توضيح الآثار المترتبة على التغير في النظام الدولي وأثره على العلاقات التركبية - الأردنية وخاصة في المجال الاقتصادي .

وقد خلصت الدراسة إلى نتيجة رئيسة مفادها، أنه تبين أن المصالح والأهداف العليا للسياسة الخارجية التركبية تتمثل في تعزيز هذه المصالح على المستويات الاقتصادية والسياسية والأمنية، وأن هذه السياسات لا تستبطن مشرعاً تركبياً للسيطرة، وليس لديها توجهات أيديولوجية تسعى إلى فرضها، كما وليس هناك أية دوافع إثنية أو مذهبية؛ ما يقلل من هواجس وريبة قد تتولد من الجانب العربي تجاه السياسة الخارجية التركبية. كما ويشجع على تبادل المنافع والمكاسب على الأصعدة كافة، إذ تبين ذلك، من خلال استعراض تزايد حجم التبادل التجاري وتوسع دائرة الاعتماد المتبادل بين الجانبين العربي والتركي، وفق رؤية الباحثة .

٣. في دراسة ياسين أقتاي، " أهداف "الإسلاموية" إعادة التفكير في معنى الإسلام والسياسة"، مجلة رؤية تركبية، القاهرة، ٢٠١٣م .

يرى الكاتب أنه جرت محاولات منظمة للإعلان عن نهاية الإسلام السياسي " نهاية الإسلاموية"، إذ ومنذ أواخر الثمانينات من القرن الماضي، أقدم العديد من المراقبين، على الإعلان عن نهاية الإسلاموي، مع كل تطور سياسي جديد يحدث في العالم الإسلامي. ويرى الكاتب أن

الاحتفال بنهاية الإسلاموية، إنما يمثل اعترافاً بالأنظمة الاستبدادية المعادية للديمقراطية في العالم الإسلامي .

ويشير الكاتب إلى استحالة اختزال الإسلاموية في مجرد نمط محدد من الأداء السياسي، وإن كان هناك شيء مشترك لكل هذه المظاهر السياسية، التي تعمل على تأكيد طابعها الإسلامي. وأنه لا بد من معرفة أن الإسلاموية وفكرتها الفقهية، تعد موقفاً سياسياً يعطي الأولوية لتقديم الأيسر للناس، من جميع المستويات في حياتهم اليومية. ويخلص الكاتب إلى جملة من النتائج أهمها:

أ. تشبه الادعاءات المتعلقة بموت الإسلاموية أو فشل الإسلام السياسي، إعلان نيتشه عن موت الإله، والذي يعني انسحاب الدين من الحياة العامة.

ب. هناك احتفاء لبعض مظاهر الإسلاموية، إلا أنه لا يمكن إلغاء فكرة أن الإسلام عامل محفز للواقع الاجتماعي والسياسي المعاش .

٤. دراسة صايل السرحان، والمغونة بـ " أثر المتغيرات الجيوسياسية على العلاقات التركية - العربية (٢٠٠٢ - ٢٠١١)، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، عمان، ٢٠١٣ م.

رصد الباحث بواعث تطور العلاقات "التركية - العربية" على ضوء إشكالية تتعلق بتأثير المحددات الجيوسياسية والعوامل والمتغيرات الإقليمية والدولية التي تؤثر على هذه العلاقة، فتدفعها قدماً أو تثبطها. وفي معرض حديثه عن أهمية العلاقات التركية - العربية، بين الباحث أن جذور تلك العلاقة مغلقة في القدم، إذ ترجع إلى عصور قديمة، وهي محصلة لتفاعل عوامل جغرافية وبشرية واقتصادية وسياسية، كما وترتكز على خلفية تاريخية يمكن أن تسهم في تعميق تلك العلاقات.

وخلصت الدراسة، إلى جملة من التوصيات التي تدفع تجاه توطيد العلاقات العربية - التركية، ومأسستها عبر خلق أطر ومؤسسات، قادرة على خلق تعاون حقيقي. كما ويلحظ الباحث ضرورة تقوية العلاقات بين

مؤسسات المجتمع المدني؛ ما يدعم العمل الجماهيري ويمتد الروابط بين الشعوب .

٥. وفي دراسة محمود خليل القدرة، والمعنونة بـ " تطور العلاقات التركية - السورية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية (٢٠٠٧ - ٢٠١٣)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر ، غزة ، ٢٠١٣ .

ذكر الباحث أن أهمية الدراسة تكمن في أنها تعد مدخلاً لتحليل التفاعلات الداخلية وتأثيرها في البيئتين، الإقليمية والدولية، وتمارسان أدواراً نشطة على صلة بقضايا راهنة في النظام الدولي، كما وأنها تبحث في متابعة دور تركيا المتصاعد في ظل حكم حزب العدالة والتنمية، الذي بنجاحه يعد صعوداً واضحاً للإسلام السياسي المعتدل وفق رؤية الباحث.

كما وهدفت الدراسة إلى استعراض تطور العلاقات التركية - السورية سياسياً من (٢٠٠٧ - ٢٠١٢) ومحاولة إبراز دور المتغيرات الداخلية في تطور مسيرة هذه العلاقة سواء أكان سلباً أو إيجاباً .

وقد خلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن تركيا وبقيادة حكومة حزب العدالة والتنمية تسعى إلى لعب دور إقليمي في المنطقة عبر البوابة السورية، من خلال تأييد المعارضة السورية ضد النظام القائم في سورية، بغية تأكيد دورها الطبيعي ومكانتها في رسم معالم المنطقة، في مرحلة "ما بعد" الرئيس السوري بشار الأسد، وفق رؤية الباحث .

٦. دراسة جمال واكميم، وميرال فايسباخ ، والمعنونة بـ " السياسة الخارجية التركية تجاه القوى العظمى والبلاد العربية (٢٠٠٢ - ٢٠١٤)" ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت ، ٢٠١٤ .

بيّن الباحثان الأثر الذي أحدثته وصول حزب العدالة والتنمية على سياسة تركيا تجاه منطقة الشرق الأوسط.

وتبين الدراسة الأسباب الحقيقية من وراء طرح تصور جديد للمنطقة من منظور "صفر مشاكل مع الجيران"، والكيفية التي تدار فيها السياسة الخارجية التركية على

الصعيدين الإقليمي والدولي. وخلصت الدراسة إلى أن المعوقات التي واجهت سياسة الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، هي التي استدعت توجه السياسة الخارجية التركية نحو المحيط الإسلامي، كبديل لذلك التوجه، كما ولاحظت الدراسة بروز مؤشرات "للعثمنة المستجدة" على الخطاب الرسمي التركي، كمحاولة لإستدعاء أمجاد الماضي وعكسه على واقع المنطقة المضطرب أصلاً .

٧. دراسة خالد أبو الحسن، ٢٠١٤م، والمعنونة بـ " النفوذ الإقليمي لتركياف في ضوء الأزمة السورية "، دراسات شرق أوسطية، بيروت، ٢٠١٤.

يؤكد الباحث أن الساسة الأتراك " نخبة الحكم في حزب العدالة والتنمية " اعتقدوا أن "الحلم التركي" في بناء قاعدة عريضة من الحلفاء العرب بات محققاً على أرض الواقع .

إلا أن الغرب وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأميركية، سوف يعملون على إسقاط أية حكومة إسلامية قد تتشكل في المنطقة، وهو ما يعني إضعاف لقوة حكومة حزب العدالة والتنمية التركي " ذات التوجهات الإسلامية " وترجع نفوذها في المنطقة، وقد خلصت الدراسة، إلى النتائج الآتية:

أ. هناك صراع نفوذ في المنطقة، يميل لصالح القوى الكبرى على حساب المراكز الإقليمية ومن ضمنها جمهورية تركيا.

ب. أدى فشل الإسلام السياسي "الإخوان المسلمين" في مصر، إلى سلب تركيا أكبر مؤيد لها في المنطقة العربية.

ت. هناك بوادر لتقارب أميركي إيراني، على حساب الدور التركي في المنطقة.

ث. حجم العلاقات التركية وتوسعه مرتبط بتغيير النظام في سورية.

ج. يرى الباحث أن تركيا ستضطر إلى اتخاذ خطوات غير مسبوقة تجاه الصراع في سورية، في ظل حالة الاستعصاء الحاصل في الوضع السوري، وضعف المعارضة السورية .

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في انها ستتناول
الاستراتيجية التركية تجاه الازمة السورية ولن تقتصر على بعد
واحد سياسي او اقتصادي.

الفصل الأول

الإستراتيجية الإقليمية التركية تجاه الأزمة السورية

الفصل الأول

الإستراتيجية الإقليمية التركية تجاه الأزمة السورية

تستند الجمهورية التركية في تفاعلها السياسي على الصعيدين ، الإقليمي والدولي إلى موقع جيوسياسي مهم جداً، إذ تمثل الجمهورية التركية الحديثة، معبراً أساسياً لطرق الاتصال ما بين الشرق والغرب .

وقد كان لموقع تركيا الجغرافي (تاريخياً) ، دور كبير استراتيجيات المنطقة والعالم عموماً، مما أحدث تغييرات كبيرة وعميقة في بنية النظام الإقليمي ، وعلى المسارات السياسية في المنطقة والعالم .

وستتناول خلال الفصل الأول مبحثين :

المبحث الأول بعنوان : مفهوم الاستراتيجية السياسية

المبحث الثاني بعنوان : التوجهات السياسية لحزب العدالة والتنمية في المنطقة العربية

المبحث الأول

مفهوم الإستراتيجية السياسية

الإستراتيجية هي كلمة استخدمت أصلاً في الحياة العسكرية وتطورت دلالاتها حتى أصبحت تعني فن القيادة العسكرية في مواجهة الظروف الصعبة وحساب الاحتمالات المختلفة فيها واختيار الوسائل الرئيسة المناسبة لها.

والتكنيك عبارة عن مجموعة من الخطط قصيرة الأجل المتتابعة التي تعتبر إستراتيجية عند تجميعها معاً وفن تطبيق الاستراتيجيات هو التكنيك الذي يعد بمثابة الطريقة المثلى للتنفيذ. فالإستراتيجية هي "مجموعة الأفكار والمبادئ التي تتناول ميداناً من ميادين النشاط الإنساني بصورة شاملة متكاملة ، وتكون ذات دلالة على وسائل العمل ومتطلباته واتجاهات مساراته بقصد إحداث تغييرات فيه وصولاً إلى أهداف محددة. كما أنها أفعال أو مجموعة من الأفعال التي تهدف إلى تحقيق الأهداف المرسومة. وحيث إن الإستراتيجية

معنية بالمستقبل فإنها تأخذ بعين الاعتبار احتمالات متعددة لإحداثه وتكون قابلة للتعديل وفقا للمستجدات. كما تحتل الإستراتيجية موقعا وسطا بين السياسة والخطة وتستخدم الإستراتيجية في الدراسات المعنية بأساليب التخطيط والتدبير والتنظيم.

وترجع جذور كلمة الإستراتيجية إلى كلمة (Strategos) باللغة اليونانية والتي تعنى "كيفية قيادة الجنرال للحرب". وقد تطور هذا المفهوم عبر عصور التاريخ مع نمو المجتمعات البشرية وتعقدها وانطلاقا من الجذور العسكرية لمفهوم الإستراتيجية تُعرف الإستراتيجية بأنها "علم تخطيط وتوجيه العمليات الحربية"، كما تعرف بأنها "علم وفن الحرب الذي يهدف إلى مواجهة العدو تحت ظروف تفوق قدرته وفقا لموقف وقوة كل طرف" وتُعرف أيضا بأنها خطة محكمة أو أسلوب لإنجاز نهاية معينة. وقد ظل مفهوم الاستراتيجية ينتقل بصورة مباشرة بين الذين يقومون بوضع السياسة والتأهب للحرب وإدارتها بصورة مباشرة وذلك حتى نهاية العصور الوسطى.

المطلب الأول

الإستراتيجية السياسية المفهوم والتطور

تطور ومعنى ومفهوم الإستراتيجية :

ظلت المفاهيم العسكرية والمبادئ العامة لإدارة الحرب هي العامل المسيطر على الفكر الاستراتيجي، وقد شكلت اتجاهاته لفترة طويلة امتدت حتى نهاية القرن التاسع عشر، ومع بداية القرن العشرين اخذ المهتمون بالدراسات الإستراتيجية يعيدون النظر في أبحاثهم السابقة ويدرسوا ظاهرة الحرب وقضايا السلام بشكل أكثر عملية وشمولية مما افقد التحليلات الجزئية والنظريات الضيقة مصداقيتها وقلل من شأنها ، وكما يقول احد المهتمين بقضايا الإستراتيجية.

"ظلت الكتابات الإستراتيجية حتى عهد قريب تقصر تعريف الإستراتيجية على النطاق العسكري، على أن ثمة تطورات عملية في مجال العلوم الاجتماعية أظهرت الحاجة إلى ضرورة وجود قدر من الارتباط بين العلوم العسكرية والسياسة الاقتصادية بصفة خاصة والعلوم الاجتماعية بصفة عامة (حليلة ، ١١، ١٩٧٠).

وظائف الإستراتيجية :

١. تشخيص الوضع الراهن وتحديد عناصره وعوامله الإيجابية والسلبية والعلاقات المباشرة وغير المباشرة بين هذه العوامل إيجابا وسلبا.
٢. تحديد القوى والوسائل المتاحة واختيار الأكثر ملاءمة من بينها. تعبئة وحشد القوى والموارد اللازمة.
٣. استغلال العوامل الإيجابية وإتاحة الظروف المناسبة لنموها.
٤. تحديد العوامل السلبية ووضع الخطط والظروف الملائمة لحصرها.
٥. توفير الشروط والظروف والتنظيمات المناسبة.
٦. تنسيق استخدام العوامل والوسائل والظروف والقوى ووضعها في منظومة واحدة مترابطة تحقق التكامل والتفاعل.
٧. مراعاة المواءمة مع المواقف المتغيرة والمرونة وفق الظروف المتجددة والقدرة على الحركة الواسعة بسرعة كافية. (حليمة، ١٢، ١٩٧٠).

استنادا إلى ما سبق يمكننا القول بأنه لا تختلف الإستراتيجية السياسية عن الإستراتيجية العسكرية من حيث آليات العمل ولكنها تختلف من حيث الأهداف وأدواتها.

فالإستراتيجية السياسية تتعلق عادة بمرحلة تاريخية كاملة، ولهذا تختلف الإستراتيجيات باختلاف المرحلة التاريخية لكل ثورة اجتماعية من الثورات، فإستراتيجية الثورة الوطنية الديمقراطية تهدف إلى تحرير الوطن من الاستعمار الأجنبي وحليفه الإقطاع المحلي وإشاعة الديمقراطية في المجتمع، تختلف عن إستراتيجية الثورة الاشتراكية التي تهدف القضاء على الاستغلال الرأسمالي للبرجوازية الرأسمالية الوطنية وبقايا الإقطاع بتأميم وسائل الإنتاج الرئيسية ونزع ملكيتها من الرأسماليين وجعلها ملك الشعب. وكذلك تختلف إستراتيجية كل ثورة اجتماعية من هذه الثورات باختلاف الظروف الخاصة لكل بلد من البلدان.

إلا انه ما هو ضروري في كل إستراتيجية سياسية هو أن تحدد الأهداف العامة لها، مثل القضاء على الاستعمار الأجنبي والإقطاع المحلي في حالة إستراتيجية الثورة الوطنية الديمقراطية، أو القضاء على الاحتكار والاستغلال الرأسمالي للبرجوازية الرأسمالية الوطنية

والأجنبية إن وجدت بصورة شاملة في حالة إستراتيجية الثورة الاشتراكية... وكذلك من الضروري تحديد القوى الاجتماعية الضاربة والتي لها المصلحة الكبرى في تحقيق الأهداف التي تبغيها إستراتيجية تلك الثورة الاجتماعية، وكذلك ترتيب هذه القوى بحسب مدى فعاليتها وثوريتها وكفاءتها وقدرتها على الحركة في إحداث التغيير المطلوب.

وبالمقابل يبرز مفهوم (التكتيك السياسي) ، هو أسلوب وأشكال ومناهج النضال لأي تنظيم سياسي لتحقيق مهام معينة في لحظة محددة..

فالتكتيك السياسي لا يختلف عن التكتيك العسكري حاله حال الإستراتيجية، حيث أن التكتيك بحد ذاته جزء من الإستراتيجية ومرحلة من مراحلها وانه ينبع منها ويهدف إلى تحقيق عملياتها الجزئية في خدمة الهدف الاستراتيجي العام.

فإن التكتيك يتعلق أساسا بأساليب النضال وأشكاله ومناهجه ووسائله المختلفة، ولهذا فان شكل الحركة وطبيعتها وتوقيتها عناصر أساسية في كل تكتيك ولهذا نجد في التكتيك مصطلحات ومفاهيم مثل المبادرة والمباغاة، كما نجد نظريات متعددة للاشتباك وأشكالا متنوعة للهجوم والانسحاب، وأساليب مختلفة لاستعمال الأسلحة.

فحرب العصابات مثلا هي شكل تكتيكي من أشكال النضال السياسي لتحقيق أهداف الخطة الإستراتيجية في حرب التحرر الوطني من الاستعمار الأجنبي، وقد تكون حرب العصابات مرحلة داخل حرب ثورية شاملة للتحرر الوطني، وقد تكون طابعا شاملا لهذه الحرب.

من جهة أخرى يؤكد منظرو الإستراتيجية من منظور وظيفي إجرائي، أن الإستراتيجية من بين المفاهيم الكثيرة التي وقف عندها الكثير من الباحثين يستكشفون أبعادها ويسلطون الضوء على ماهيتها.

بيد إن ضبابية هذا المفهوم قد عقدت من إمكانية الاتفاق عليه بين الباحثين، وهكذا حاول كل فريق إسقاطه لحقل تخصصهم، وكان علماء ومفكرو السياسة من بين أولئك الذين استقطبهم مفهوم الإستراتيجية، فاستقبلوه في حقل تخصصهم وأخضعوه لأعرافهم ومقاييسهم، وما كادوا يفعلون حتى أطلقوا العنان لتكهناتهم في وصف هذه المفهوم بأنه لا يعدوا أن يكون فناً أو ممارسة ولا (يرتقي) كي يكون علماً أو نظرية تؤدي وظيفة على ارض الواقع،

والأكثر من ذلك راح بعضهم ينكر على من يحاول إخضاع الإستراتيجية إلى محددات إجرائية (وظيفية) تنسجم وطبيعة أغراضها وإبعاده (السامرائي، ١٩٩٨، ٤) .

المطلب الثاني

الإستراتيجية السياسية التركية في المنطقة العربية .

أدركت تركيا بعد فشل سياسة الإدارة الأميركية في المنطقة، وخصوصاً الفشل الذي تمخض عن مغامرتها في احتلالها للعراق العام ٢٠٠٣، حجم الفراغ الأمني والسياسي في المنطقة العربية، وهو فراغ في "الدور"، لا تمتلك الولايات المتحدة الأميركية نفسها ولا الاتحاد الأوروبي، فعل شيء حياله، ولذلك تسعى تركيا بقيادة حزب العدالة والتنمية، إلى لعب دور إقليمي، يملأ هذا الفراغ السياسي والاقتصادي في المنطقة العربية. (عبدالعظيم، ٢٦، ٢٠١٢)

إذ أنه وفق الرؤية التركية الجديدة، وبعد تفكك نظام القطبين الدولي، ومع انهيار المنظومة الاشتراكية، ومع ازدياد التقارب مع المحيط الجيوثقافي، ذكّر ذلك المجتمع التركي، بهويته الثقافية والسياسية، والمؤسسات التي نتجت عن تحمل دور المركز السياسي في عهد السيطرة التاريخية .

تغيرت رؤية تركيا لدورها في المنطقة والعالم، تحت قيادة حزب العدالة والتنمية للسلطة، فهي تسعى، لأن تكون مركزاً قيادياً على الصعيد الإقليمي، وهي تمتلك- وفق التصور التركي- الدراية التامة والمعرفة الكاملة، بما هو أفضل لمنطقة الشرق الأوسط، إذ يجب على القوى الكبرى وخصوصاً الولايات المتحدة ، استشارة تركيا مسبقاً وقبل القيام بأيّة أعمال أو مشاريع سياسية في منطقة الشرق الأوسط. (عبدالعظيم، ٢٥، ٢٠١٢) .

في منتصف العام ٢٠٠٥، ومع بدء ظهور نتائج سياسات الحزب الاقتصادية الجيدة، إذ تشكلت بيئة سياسية مستقرة؛ ما مكّن الحزب من طرح تصور جديد للعلاقات الخارجية، ورسم سياسة خارجية بخطوطها العريضة، فالنجاح الداخلي مكن الحزب من التوسع في السياسة الخارجية،

والتي جاءت كترجمة لأفكار رئيس الوزراء الحالي (وزير الخارجية السابق) احمد داوود أوغلو، والتي تتمحور حول تفرد تركيا الجيوسياسي، وإرثها التاريخي، والذي يعد أساساً متيناً لصعودها إلى مكانة "الدولة المركزية" في منطقة الشرق الأوسط، من خلال انتهاج سياسة خارجية متعددة الأبعاد، تقوم على:

١. تفسير المشكلات مع الجوار الجغرافي (ZPP).
٢. المشاركة الإقليمية وإقامة ترابط اقتصادي إقليمي.
٣. لعب دور على الصعيد الدولي من خلال القيام بالوساطة في النزاعات الدولية. (بيرتز، ٢٠١٢، ٩٩)

ومن التدايات السياسية في المنطقة، والفراغ الأمني الذي تشكل فيها، عملت (وفق الرؤية التركية)، إلى استدعاء للدور التركي كأنموذج في المنطقة، وخصوصاً فيما يتعلق بتنظيم العلاقة بين الديني والسياسي، وآليات ضبط حركات الإسلام السياسي، وعلى دلالات نجاح الإسلام السياسي التركي، في إيجاد صيغة توافقية، لمجمل سياساته الداخلية والخارجية، كما ووفق هذه الرؤية، أصبحت التحولات الهيكلية في السياسة الخارجية التركية، تتجاوز المستوى النظري، وإنما تخطتها لتصل إلى هيكل وآليات اتخاذ القرار، الذي أصبح بمنأى عن تأثير الجيش والنخبة الكمالية، بفعل الإصلاحات التشريعية والقانونية، التي اتخذتها حكومة حزب العدالة والتنمية، لتتوافق مع شروط بدء المفاوضات للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. (الشرفي، ٢٠١٠، ٤١)

أولاً . الدولة المركزية:

هي الدولة التي تقع من الناحية الجغرافية والجيوثقافية، عند تقاطع الأنظمة الإقليمية المستقلة بذاتها، والجغرافية والجيوثقافية المميز لتركيا، يعطيها دوراً مميزاً وخاصاً، بصفتها دولة مركزية، فلا يمكن لتركيا أن تحدد هويتها بطريقة دفاعية، بل على تركيا أن تلعب دوراً استباقياً، في تشكيل دول الجوار، لأن أمن وازدهار تركيا في الداخل، يتطلب إنشاء أنظمة سليمة ومستقرة في محيطها. (كرداش، ٢٠١٢، ٤٥)

مبادئ القوة المركزية:

١. التوازن بين الحرية والأمن .
٢. علاقات خالية من المشاكل (تفسير المشكلات مع الجوار).
٣. سياسة خارجية متعددة الأبعاد .
٤. نمط جديد من الدبلوماسية .
٥. دبلوماسية متناغمة كمكونات للسياسة الخارجية.(كرداش، ٢٠١٢،
(٤٦)

وهذا ويفترض إقامة نطاق من السلام والأمن حول تركيا، وصياغة تشبيك اقتصادي، واعتماد متبادل، بين الجهات الفاعلة على المستوى الإقليمي، وهذا ما حصل فعلاً، إذ أجرت حكومة العدالة والتنمية سلسلة من الاتفاقيات مع دول الجوار، وخصوصاً مع سورية والعراق عززت حجم التبادل السلعي مع هاتين الدولتين.

ومن العوامل المحفزة لتركيا كي تلعب دوراً مهماً في الإقليم :

١. حالة الفراغ في المنطقة، بعد تفكك وانهيار النظام الإقليمي العربي، وخصوصاً بعد الاحتلال الأميركي للعراق العام ٢٠٠٣ .
٢. الموقع الجيوستراتيجي العربي حيث التحكم بالمنافذ البحرية، ووفرة الطاقة.
٣. كلفة التمدد في المنطقة العربية، قليلة قياساً بالفوائد والمكاسب الكبيرة، وخصوصاً إذا ما قورنت بكلفة الدور الإيراني، إذ إن لتركيا ميزة نسبية "مذهبية" على الدور الإيراني.
٤. المنطقة العربية، تمثل المجال الوحيد الذي يمكن لتركيا أن تلعب دوراً مركزياً فيه، دون الاصطدام مع القوى الكبرى (على افتراض أن تركيا حليفاً إستراتيجياً لولايات المتحدة الأمريكية)، مقارنة مع القوقاز حيث روسيا ومصالحها الحيوية فيها، أو منطقة البلقان حيث مصالح أوروبا.
٥. الصورة الايجابية، عند شرائح عربية واسعة، بعد تسلم حزب العدالة والتنمية للحكم في تركيا، ومن خلال مناصرة القضية

الفلسطينية، كوسيلة للحفاظ على أهميتها في العالم العربي.(رانيا،
٢٠١٢، ١٦٦)

معادلة القوة وعناصرها عند " أوغلو " :

في كتابه " العمق الإستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية"، الذي يعد مرجعاً للسياسة الخارجية التركية في عهد حكم حزب العدالة والتنمية، قسّم الدول من جهة وزنها ووضعها في النظام الدولي إلى أربعة أصناف :

١. الدول العظمى، مثل (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي سابقاً) .
٢. الدول الكبرى، مثل (بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، الصين، واليابان)
٣. القوى الإقليمية، مثل (الهند، البرازيل، مصر، تركيا، الأرجنتين، والعراق)

ووفق رؤية أوغلو، فإنه يرتبط تحديد العلاقات الثنائية أو العلاقات المتعددة الاطراف في النظام الدولي وفق التصور التالي:

إذ لا يمكن تحديد التخطيط الإستراتيجي للقوى العظمى وإنعكاساته التكتيكية إلا بمقياس قوة عظمى أخرى، من جهة أخرى فإن الدول الكبرى مضطرة لأن تأخذ بعين الاعتبار المخططات الإستراتيجية للقوى العظمى بما فيها خطواتها التكتيكية، أما القوى الإقليمية فلا يمكنها وفق هذا التصور من تطوير سياسات في حساباتها الإستراتيجية أو خطواتها التكتيكية، دون الأخذ بعين الاعتبار خطوات ومصالح القوى العظمى والدول الكبرى، إذ يقل هامش المرونة السياسية "تنازلياً" عند النزول من القوى العظمى إلى الدول الإقليمية.(أوغلو، ٢٠١٠، ٩٦)

وقد ساد هذا التصور خلال حقبة الحرب الباردة، إلا أن إنهيار الاتحاد السوفياتي عمل على خلخلة التوازنات الدولية، وبتعاظم قوى كانت محسوبة على مستوى الدول الكبرى، وتجسّد هذا الخلل في عدم الإنسجام بين هرمية النظام الدولي وهرمية الاقتصاد السياسي الواقعي .

وترى الباحثة في أن الاستراتيجية التركية قد حققت نجاحات كبيرة على الصعيدين الداخلي والإقليمي مما مكنها من الاستثمار في هكذا واقع، وطرح رؤى وتصورات خاصة مستندة إلى فهم دقيق لقضايا المنطقة بحكم الإرث التاريخي لتركيا في المنطقة العربية .

المبحث الثاني

التوجهات السياسية لحزب العدالة والتنمية في المنطقة العربية

وجد حزب العدالة والتنمية التركي (بعد استقراره في السلطة)، أنه بالإمكان تحقيق جملة من المصالح الحيوية للجمهورية التركية، وذلك من خلال توسيع دائرة نشاطها السياسي والاقتصادي في المنطقة العربية، والتي تشهد حالة من عدم الاستقرار وفراغ في قيادة المنظومة العربية .

وعلى وجد حزب العدالة والتنمية التركي أن بالإمكان تعبئة هذا الفراغ من قبلها عبر آليات اقتصادية وسياسية وثقافية ناجزه .

المطلب الأول

الإسلام السياسي في رؤية قيادة الحزب.

في مرحلة ما بعد الإسلام السياسي الجهادي، أي بعد انكسار الجماعات الجهادية (الإسلام الثوري)، وانحسار معظمها في بلادها بفعل المواجهات العنيفة والدامية مع السلطات السياسية، خلال فترة العقد الأخير من القرن العشرين، توجه الإسلاميون من خلال إجراءاتهم لمراجعات نقدية وعميقة للمرحلة السابقة، وما نتج عنها من فوضى أمنية وخسائر بشرية واقتصادية كبيرة، نحو نهج آخر، يوسم بالاسلاموية الانتخابية (العربي، ٢٠١٤، ٥) .

والإسلام السياسي هنا، هو الذي يقبل بشروط اللعبة السياسية الداخلية في بلاده، تحت سقف الدولة وبمظلة الدساتير النافذة، متبينة لسياسة التدرج في الإصلاحات، وقد كان جل نشاطها مركزاً على الطبقة الوسطى من مثقفين وأكاديميين وطلاب جامعات، وبذات الوقت حافظت

على تناقضها، مع المؤسسة الدينية الرسمية، وتعد جماعة الإخوان المسلمون وخصوصاً في مصر (وهي التيار الأكثر والأوسع انتشاراً) الأنموذج الأوضح تعبيراً عن هذا النهج والتوجه، وهي التي خاضت نضالات صعبه وعنيفة في بعض الأوقات، من أجل انتزاع شرعية العمل السياسي داخل أطر ومؤسسات الدولة الرسمية. (العربي، ٢٠١٤، ٦)

وقد أكد رواد الاسلاموية الانتخابية مثل " راشد الغنوشي ويوسف القرضاوي" أن السلطة المطلقة مفسدة مطلقة، وأن السلطان الغشوم هو فتنة تدوم (على عكس رؤية ابن تيمية) وانه يجوز للأمة أن تتخذ من الوسائل التي تفعل الشورى والرقابة، مثل: البرلمان أو الفصل بين السلطات (القرضاوي، ١٩٩٧، ١٣٢) .

الأنموذج التركي في الحكم :

بعد احتلال العراق العام ٢٠٠٣، وفشل الإدارة الأميركية في إقامة نظام شرق أوسطي مستقر ومتناسك، خلق فراغاً سلطوياً وأيديولوجياً في المنطقة العربية؛ ما أفسح المجال أمام قوى إقليمية للسعي بقوة لأن تملأه، فظهرت إيران كمستفيد أكبر من عملية احتلال العراق، وظهرت تركيا كلاعب أساس في المنطقة، بعد أن جذبت سياسة حكومة حزب العدالة والتنمية (ذو الخلفية الإسلامية) إليها الأنظار بفضل قدرتها الكبيرة على إدارة ملفاتها الداخلية والخارجية، فقد تجاوزت التصورات التقليدية، في قضية أسلمة الدولة (من أعلى إلى أسفل) واجترحت طريقاً تتشكل فيه علاقة مع الدولة (من أسفل إلى أعلى)؛ أي من القواعد الانتخابية الصاعدة والمحافظه ما يتيح فرصة تغيير الأفراد إلى الأفضل، من خلال التضامن والأسلمة التدريجية للمجالات الاجتماعية والسياسية، في حين أن العمل من أعلى إلى أسفل يتركز فيه الاهتمام، بالاستيلاء على سلطة الدولة (دادا، ٢٠١٢، ٥٧) .

وهذا النمط يجنب الحكومة الصدام مع قوى الشد العكسي والمتمثلة بالجيش والتيار الكمالي، فقد أعلن حزب العدالة والتنمية فور إعلان نتائج الانتخابات عام ٢٠٠٢ وفوزه بالأغلبية فيها، التزامه بعلمانية الدولة

التركية، بل عمل على إعادة تعريفها من علمانية على النسق الفرنسي) وهي رؤية تسعى إلى خصخصة العامل الديني، وإقصاء جميع الرموز والمنظمات الدينية في الحياة العامة، واستتباط القوة السياسية من المبادئ الأخلاقية الدنيوية) إلى علمانية ذات طابع أميركي (وهي التي تجعل الحريات الدينية أساساً من أسس العلمانية الديمقراطية) أي العلمنة المؤمنة، واستفاد الحزب من ربط الديناميات السياسية الداخلية والإصلاحات التي اتخذها، في مفاوضات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وفق معايير (كوبنهاغن) السياسية والاقتصادية، للتخلص من وصاية النظام الكمالي (دوران، ٢٠١٣، ١٢٧)

عكس حزب العدالة والتنمية، حالة ما بعد الاسلاموية التقليدية، فتوجهاته ذات طابع ليبرالي في المجالات الاقتصادية والسياسية والإعلامية، ومحافظاً في علمانية، بحيث يكون الرهان هنا على الأفراد دون الحاجة إلى أسلمة المؤسسات وتدين الدولة (دوران، ١٣٠، ٢٠١٣).

ويتجنب الحزب في مواقفه ذكر أي دور للدين في الحياة السياسية، بل تخطى الأمر ذلك، برفضه أن يحسب على الإسلام السياسي في أديباته، فالحزب يرى هويته ويعرف عن نفسه (كديمقراطي محافظ) والمحافظة تعني عنده التغيير، ولكن تحقيق هذا التغيير، يجب أن يكون عبر حماية القيم الأساسية ومكتسبات البنى التقليدية في المجتمع التركي (قدوره، ٢٠١٤، ٨).

والمؤسسة التركية تؤيد خطاباً عاماً للعلمانية، يتميز بعد تجاوزه للفصل الغامض بين الدين والسياسة، فهو يعتمد على ما تنكره لا ما هو عليه، وهي بذلك تبدو كدين بديل بحد ذاتها.

وعليه ترى الباحثة أنه وبلا شك، تبقى إشكالية علاقة الدين بالدولة قديمة ومتجددة، فهي لم تفارق التاريخ السياسي الحديث للمنطقة، وأن تجربتي الإسلام السياسي في تركيا وإيران، خلال العقود الثلاثة الماضية، تعدّ هي الأهم على المستوى الإقليمي، بحكم أنها شهدت تطبيقات واضحة وعلى أرض الواقع، لعلاقة الدين بالدولة، ومثّل تفاعل أنظمة

الحكم فيها بالمخزون التشريعي والثقافي الإسلامي، قاسماً مشتركاً في كلتا التجربتين، وإن اختلفت المرجعية المذهبية التي انطلقت منها كل تجربة .

وعليه فإن المذهبية هنا تعطي ميزة نسبية للتجربة التركية من جهة القبول، كون المنطقة العربية ذات أغلبية مسلمة "سنية" على المستوى المذهبي، إضافة لميل الأنموذج التركي إلى الغرب ومحاولة محاكاته حديثاً، وهو قاسم مشترك للنخب التركية، في حين أن الأنموذج الإيراني، يبحاز إلى النسق الحضاري الإسلامي .

لقد كان موقف تيارات الإسلام السياسي في المنطقة العربية، سلبياً تجاه تركيا (تاريخياً)، بفعل العلمنة القسرية فيها، وعلاقتها القوية والمميزة مع إسرائيل، إلا أن وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، والنجاحات التي حققها وبفترة قياسية، دفع الكثير من تلك التيارات للقيام بمراجعات نقدية داخلية، فمثلاً قيام جماعة الإخوان المسلمين في مصر طرح (مشروع إصلاح المجتمع والدولة في مصر) العام ٢٠٠٤ ، ليحاكي أنموذج السياسات التي خطها حزب العدالة في تركيا، فقد تخطى المشروع عن المطالبات التقليدية، بتطبيق الشريعة الإسلامية، والقرآن هو دستورنا ، والإسلام هو الحل . (العظم، ٢٠١٠، ١٣)

إن النجاحات الاقتصادية التي حققها حزب العدالة والتنمية، خلال فترة قصيرة زمانياً، والانتقال بالاقتصاد التركي، من اقتصاد موجه خاضع لسيطرة الدولة، إلى اقتصاد مفتوح وموجه نحو التصدير، والذي أدى إلى ظهور مشاريع تنموية خارجة عن تدخلات الدولة وأجهزتها البيروقراطية ، والانفتاح الاقتصادي وفقرة رؤية حزب العدالة والتنمية، سيعمل على تخفيف التجاوزات الإيديولوجية للإسلاميين . (دادا، ٢٠١٢، ٥٧)

المطلب الثاني

حزب العدالة والتنمية والعثمانية الجديدة

بعد أن أصدرت المحكمة الدستورية التركية في حزيران/يونيو ٢٠٠١، قرارها بإغلاق حزب "الفضيلة الإسلامي" ومصادرة أملاكه، لتكون ذات المحكمة، قد حظرت حزبين إسلاميين في فترة زمنية قصيرة، إذ حظرت قبل ذلك، حزب "الرفاه الإسلامي" في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، وقد حلت الحكومة الائتلافية بقيادة رئيس الوزراء الأسبق نجم الدين اربكان بموجب ذلك القرار إذ تضمن القرار منع نجم الدين اربكان من مزاوله أية أنشطة سياسية (الشرفي، ٢٠١٠، ٣٢).

وكننتيجة لقرار حل حزب الفضيلة الإسلامي، انقسم الإسلام السياسي، الذي يمثل حزب الرفاه وامتداده حزب الفضيلة، إلى حزبين مستقلين، ليعكسا حالة التباين بين تيارين:

الأول : يمثل التيار المحافظ الذي أسس حزب "السعادة" في آب/أغسطس ٢٠٠١، ويمثل امتداداً لحزب الفضيلة (المنحل)، ويحمل أفكار قائده التاريخي نجم الدين اربكان.

والثاني: يمثل التيار الليبرالي الذي أسس حزب "العدالة والتنمية" في نفس الشهر، عاكساً طموحات وآراء القيادات الشابة من أمثال رجب طيب أردوغان وعبد الله غول وأحمد داؤود اوغلو (الشرفي، ٢٠١٠، ٣٣).

فما هي التمايزات بين التيارين والتي انعكست على شكل انشقاق كامل داخل الإسلام السياسي في تركيا؟ .

أولاً : حزب الرفاه الإسلامي .

شكل حزب "الرفاه الإسلامي" عام ١٩٩٦ بقيادة السياسي نجم الدين اربكان، حكومة ائتلافية بمشاركة "الحزب القومي" بقيادة (تانسو

تشيلر)، وبذلك يعد اربكان أول إسلامي يصعد إلى قمة هرم السلطة التنفيذية في الجمهورية التركية، عن طريق الانتخابات .

ومع تسجيله بعض النجاحات على المستوى الاقتصادي، إذ تم تخفيض الدين العام من (٣٨ مليار دولار) إلى (١٥ مليار دولار) خلال فترة قصيرة(الشرفي، ٢٠١٠)، إلا أن عوامل عدة تضافرت لتطيح بالحكومة، يردها البعض إلى طبيعة اربكان الشخصية، والكيفية التي أدار فيها سياسة الحكومة الداخلية والخارجية، فقد كان محكوماً بالتصورات الآتية:

١. التأكيد على ثنائية (الغرب/الإسلام)، إذ اعتمد خطاباً حاداً تجاه سياسات الغرب مع العالم الإسلامي، متجاوزاً بذلك تاريخاً طويلاً من التحالف مع الغرب، ساد خلال مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

٢. وكرد فعل رافض لهيمنة الغرب على المؤسسات الدولية، وجه الدعوة إلى تشكيل أطر ومؤسسات إسلامية، تكون موازية للهيكل الدولي المؤسسي .

٣. الدعوة إلى إنشاء سوق إسلامية مشتركة، وعملة إسلامية موحدته (دالاي، ٢٠١٣، ٥١) .

وقد تحقق بعض من تصوراته على أرض الواقع مثل: مجموعة الثماني للدول الإسلامية على غرار الدول الصناعية الكبرى الثماني (G8)، وقد تشكلت من (مصر، تركيا، ماليزيا، إيران، اندونيسيا، باكستان، بنغلاديش، ونيجيريا)، وكان اربكان يعتقد بأن تركيا يمكنها أن تلعب، الدور القيادي في هكذا هياكل مؤسسية، والعبارة للحدود(دالاي، ٢٠١٣، ٥٢) .

وقد أبدى اربكان إصراره على تطبيق برنامجه الاقتصادي، خاصة تفعيل الدول الإسلامية الثماني، في حين أن زيادة نبرة الخطاب الإسلامي ودعوته مشايخ الطرق الصوفية إلى حفل إفطار بوجود الوزراء، إلى جانب العديد من المظاهر الإسلامية التي شجعها على

الازدياد والانتشار، كلها أدت للوصول إلى قرار حل حزب الرفاه من المحكمة وبدفع من قبل مجلس الأمن القومي (عبدالجليل، ٢٠١٢، ٤).

ويعزى عجز حزب الرفاه عن تنفيذ رؤاه السياسية إلى الأسباب التالية:

١. هيمنة الجيش الذي كان يرى أن سياسة أربكان، تشكل خطراً على الطبيعة العلمانية للدولة التركية، وأن الهوية الإسلامية، والهوية الكردية يمثلان تهديداً لوحدة البلاد.

٢. قلق الجيش وشرائح واسعة من الشعب التركي، من تلكؤ الحكومة بقيادة أربكان، في عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

٣. ازدياد نشاطات حزب العمال الكردستاني (PKK) العسكرية، والذي أدى بدوره إلى تضخم دور الجيش في الحياة السياسية في حينه.

٤. طبيعة التحالفات الهشة التي صاغها أربكان خلال تشكيله لحكومة، إذ تقاسم السلطة مع (تانسو تشيلر) رئيسة الحزب القومي؛ ما حرم من إمكانية تنفيذ رؤى حزب الرفاه وقائده أربكان (دالاي، ٢٠١٣، ٥٠).

هذه التجربة، كانت ماثلة أمام قيادة حزب العدالة والتنمية، عشية ظهور نتائج الانتخابات التشريعية العام ٢٠٠٢، وكان عليهم اجتراح أفكاراً وسياسات تتجاوز المطبات التي وقع فيها حزب الرفاه الإسلامي وحزب الفضيلة الإسلامي، إذ لا تجتر تلك المرحلة بل تتجاوزها، عبر رسم خريطة طريق سياسية آمنة لمشروعهم السياسي وبرنامجهم الاقتصادي، محيدين فيها القوى الكمالية التقليدية والجيش (دالاي، ٢٠١٣، ٥١).

ثانياً . حزب العدالة والتنمية :

خرج حزب العدالة والتنمية من رحم حزب الفضيلة الإسلامي، صيف العام ٢٠٠١، وبكوادره التي مثلت الجناح الليبرالي في حزب الفضيلة الإسلامي، فشكل حزب العدالة والتنمية نسقاً جديداً بين الأحزاب السياسية، ذات المرجعية الإسلامية، فقد أدرك مؤسسو وقادة الحزب، طبيعة النظام التركي، وأن النظام العلماني في تركيا لم يؤسس في الأصل ليقبل بحركة سياسية تتبنى الإيديولوجية الإسلامية، وعليه تبنى الحزب لرؤية (الديمقراطية المحافظة)، فلم يختزل الدين في أيديولوجيا كما فعلت

الأحزاب الإسلامية السابقة، بل سعى إلى تحويل القيم الثقافية والموجودة في الدين، إلى هوية سياسية، بشكل يتناسب مع البنية السياسية التركبية (خولي، ٢٠١١، ٦) .

ولتجاوز الاستفراد به من قبل قوى الشد العكسي (الكمالية السياسية)، عمد إلى توسيع قاعدة الحلفاء الداخليين، من خلال تبنيه لحزمة من الإصلاحات التشريعية، كما أطلق تصوره في السياسة الخارجية وعنونها ب"التكامل النقدي"، لبيتعد بذلك عن سياق الانعزالية الأريكانية، ولكي تكون جسراً للعبور والنفوذ إلى المنظمات والمؤسسات الدولية، وليخرج بذلك من دائرة التحريض عليه من قبل التيار الكمالي (دوران، ٢٠١٣، ١٣٥) .

فعلى الصعيد الداخلي، ومن أجل توسيع قاعدة الداعمين لبرامجه وسياساته، أقدم على اتخاذ خطوات أهمها:

١. تشريعات هدفت إلى تحرير الاقتصاد التركي.
٢. تشريعات عملت على توسيع هامش الحريات الفردية والإعلامية والدينية.
٣. خصخصة بعض المؤسسات الاقتصادية المملوكة للدولة .
٤. تحسين البيئة التشريعية؛ ما انعكس إيجابياً، على واقع الخدمات الصحية والتعليمية، المقدمة للمواطن التركي (الشرفي، ٢٠١٠، ٤١).

وعلى الصعيد الخارجي، وبعد أن أعطت انتخابات العام ٢٠٠٢، غالبية من الأصوات مكنت حزب العدالة والتنمية من تشكيل الحكومة منفرداً، ودون الحاجة إلى التحالفات، بادر للإعلان عن نيته الدخول بمفاوضات مباشرة من أجل الحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي، وهذه العضوية تعني للقوى التركية :

١. إتمام المشروع الكمالي للدولة في (التحديث والتغريب) .
٢. بالنسبة للأكراد، تعني المزيد من الحريات السياسية والثقافية .
٣. وعند النخب الدينية، تعني المزيد من الحريات الدينية .

٤. وعند التيار الليبرالي، تعني المزيد من الانفتاح الاقتصادي، وبالتالي خلق بيئة استثمارية جاذبة لرؤوس الأموال الخارجية (دالاي، ٢٠١٣، ٥٤).

ولإضفاء الطابع الأوروبي على سياساته، وتحضيراً لبدء المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي، اتخذ حزب العدالة والتنمية، حزمة من التشريعات والقوانين التي تنسجم مع شروط عضوية الاتحاد (معايير كوبنهاغن)، والتي بدورها خلقت تحولاً في موازين القوى في السياسة التركية، وعلى عملية صنع القرار في النظام السياسي برمته، أهم هذه التشريعات كانت:

١. إلغاء محاكم أمن الدولة .
٢. هيكلية مجلس الأمن القومي، وجعله هيئة استشارية فقط .
٣. سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية، كانت نتائجها على الأرض فعالة وسريعة، تمخضت عن النتائج الآتية:
 - أ. ارتفع الدخل القومي التركي من (٢٢٠ مليار دولار) العام ٢٠٠٢، ليصبح (٦١٨ مليار دولار) في العام ٢٠٠٧ .
 - ب. قفز الدخل الفردي من (٣٥٠٠ دولار) سنوياً في العام ٢٠٠٢، ليصل إلى (٨٩٥٠ دولاراً) في العام ٢٠٠٩ .
 - ت. ارتفاع صادرات تركيا من (٣٦ مليار دولار) العام ٢٠٠٢، لتصل إلى (١٠٢ مليار دولار) العام ٢٠٠٧ .
 - ث. أصبح الاقتصاد التركي بالمرتبة السادسة أوروبياً.
 - ج. انتقل الاقتصاد التركي من المرتبة السادسة والعشرين عالمياً إلى المرتبة السابعة عشرة؛ ما أهّل تركيا للانضمام إلى مجموعة العشرين (G20) . (خولي، ٢٠١١، ٦)

إن النجاحات التي تحققت على المستوى الداخلي، ما كانت لتحصل لولا لجوء الحزب إلى موضوع الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي؛ ليكون الأداة التي من خلالها أعاد خلق توازنات داخلية في عملية صنع القرار ،

وبالتالي استقرار سياسي ونمو اقتصادي، يمكن الركون عليه للانطلاق
بإستراتيجية خارجية جديدة (دوران، ٢٠١٣، ١٣٥).

وعلى الصعيد الخارجي، استطاع حزب العدالة والتنمية، القيام
بسياسة خارجية تميزت بتخطيها للنماذج السابقة من "النقدية الانعزالية"
عند أربكان، وبذات الوقت تتجاوز "الارتنائية العمياء" عند التيار
الكمالي. (دوران، ٢٠١٣، ١٣٦).

إذ اجترح خطأً سياسياً جديداً، أطلق عليه بسياسة "التكامل النقدي"
تأخذ بعين الاعتبار، ضرورة الاندماج في مؤسسات المجتمع الدولي، كهيئة
الأمم المتحدة وأذرعها المؤسسية، مع ترك هامش نقدي، يتحدد بموجب
القيم والمصالح العليا للدولة، والتي يحاول أن يدفع باتجاهها حزب العدالة
والتنمية، كي تميز تركيبا وسياساتها الخارجية في المنطقة والعالم (الشرفي،
٢٠١٠، ٤١).

وترى الباحثة، أن الفترة الأولى من حكم حزب العدالة والتنمية
(٢٠٠٢ - ٢٠٠٧)، تميزت بقدرة ملفتة على اجترح سياق سياسي جديد
من العلاقات الداخلية، إذ تجاوز خطابه وسلوكه السياسي، سياق الاسلاموية
التقليدية السابقة، فقد بنى توجهاته وبرامجه وفق مصالح القوى والفئات
الداعمة له، إذ جرى توسيع قاعدة الداعمين لنهجه السياسي الاقتصادي، دون
الإلتفات إلى الأبعاد الإيديولوجية، والتي كانت سبباً في فشل التجارب
السابقة للإسلام السياسي التركي، فقيادة الحزب والمتمثلة في
الثلاثي (أردوغان، غول، أوغلو) نجحت على صعيد تأمين حالة من
الاستقرار السياسي والحكومي، عبر تحجيم دور الجيش (نسبياً) في الحياة
السياسية، وتحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة، جعل بالإمكان طرح
رؤية الحزب في السياسة الخارجية، وطرح تركيا كدولة مركزية إقليمياً،
استناداً إلى النجاحات الداخلية.

المطلب الثالث

البراغماتية السياسية عند حزب العدالة والتنمية

مع تقدم حزب العدالة والتنمية للحكم في تركيا عام ٢٠٠٢، حرص الحزب وقيادته على تأكيد تبنيهم لرؤية مختلفة نوعياً لسياسة تركيا وعلاقاتها الخارجية، في الدوائر المختلفة، وخصوصاً في الدائرة العربية، وأكثر خصوصية مع دول الجوار العربي (سورية والعراق) عزز هذا الاهتمام، ما شهدته التوازنات في الداخل التركي لحساب سياسات وبرامج حزب العدالة والتنمية، وللنجاحات التي تحققت على الصعيد الاقتصادي (طاهر، ٢٠١٣).

فقد تبنت حكومة حزب العدالة والتنمية، سياسة خارجية تميزت بعناصرها الآتية:

١. ضرورة تنشيط الدور التركي، بما يتجاوز حدودها المباشرة .
٢. تغليب الحوار السياسي، ورفض سياسة العزل والحصار الاقتصادي للدول .
٣. الاهتمام بالمدخل الاقتصادي لمعالجة المشكلات الإقليمية .
٤. ضرورة الحفاظ على الكيانات القائمة إقليمياً، والذي يعني عملياً، تبني سياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول (طاهر، ٢٠١٣)

استناداً إلى رؤيتها الجديدة للسياسة الخارجية، توسعت علاقات تركيا في المنطقة، وخصوصاً مع سورية بحكم أنها الجار الأقرب، إلا أن أحداث العام ٢٠١١، والتي اجتاحت المنطقة العربية، وضعت الإستراتيجية التركية الجديدة، أمام اختبار صعب، إذ اضطرت تركيا إلى الموازنة والمفاضلة ما بين الاعتبارات المصلحية، التي تم العمل عليها خلال عقد من الزمان، وبين الاعتبارات الأخلاقية، كون تركيا طرحت نفسها

"كأنموذج" مفترض للقوى الناعمة في السياسة الخارجية في المنطقة (طاهر، ٢٠١٣) .

إلا أن معضلة الاعتبار (الأخلاقية/المصالح الذاتية)، لم تقتصر على تركيا فقط، بل اضطرت القوى الغربية بمعظمها، والتي تمتلك مصالح حيوية في المنطقة، إلى مواجهة المعضلة ذاتها، خصوصاً أن التحولات الإقليمية، و اكبتها تحولات في بنية النظام الدولي وموازن القوى فيه .

كيف تعاملت حكومة حزب العدالة والتنمية مع التحولات في المشهد الإقليمي والدولي ؟

أدركت تركيا وفق تصور حزب العدالة والتنمية أنه من غير الممكن تطوير إستراتيجية إقليمية، ذات منظور عميق وفاعل، دون الانخراط في السياسة الإقليمية، فهي ورثت التاريخ العثماني، الذي نجح في حماية الخريطة الجيوثقافية للمنطقة، وأن قيام تركيا بتفعيل هذا الإرث، هو من الأهمية بمكان ليس فقط في إطار سياسات تركيا الإقليمية، وإنما- أيضاً- في سبيل تأسيس نظام عادل ودائم في المنطقة (أوغلو، ٢٠١٠، ٩٦) .

والعثمانية هنا، هي الرؤية التي تحدد، التوجه الخارجي لحزب العدالة والتنمية، إذ يسعى الحزب إلى تحقيق التجانس بين التراث العثماني التركي، والتراث الإسلامي في الداخل والخارج، من منطلق قوة تركيا على الصعيد الإقليمي، دون أن يعني ذلك، استعادة المجد الإمبراطوري (بما يمثل من حساسيات)، ولكن إرساء إنموذج معتدل من العلمانية التركية في الداخل، وتبني سياسات أكثر نشاطاً وفاعلية في الخارج، من خلال "القوة الناعمة"، وذلك بتعظيم النفوذ السياسي والاقتصادي وخصوصاً في المناطق التي كانت تابعة تاريخياً للإمبراطورية العثمانية، إذ يكون لتركيا إرث بالماضي ولها مصالح إستراتيجية حالياً (طاهر، ٢٠١٣، ١٦٦) .

وعلى الصعيد الداخلي، لا تجد العثمانية الجديدة حرجاً في الاعتراف بالتعددية الثقافية؛ ما يساعد على استيعاب التعدد الإثني (القومية الكردية) والطائفي (الطائفة العلوية والطائفة الشيعية) ما يعكس تهادئة داخلية، ضمن هوية دينية جامعة هو الإسلام (طاهر، ٢٠١٣، ١٦٧) .

ويرى حزب العدالة والتنمية، أن تركيا تستطيع أن تحافظ على وحدتها، بالرغم من تنوع مكوناتها، كما وتستطيع أن تكتسب قوة هامة تمكنها من أن تتخطى القطبية الجيوثقافية، إذا تبنت مرجعية شاملة وجامعة في منطقة الشرق الأوسط، وأن نظام الثنائي القطبية السابق، اكتسب البنية الجيوثقافية في المنطقة، خصائص التمايز الأيديولوجي المنسجم مع طبيعة النظام الدولي، فظهرت فواصل جيوسياسية بين الجمهوريات في المنطقة العربية كالبعثية والناصرية (أوغلو، ٢٠١٠، ٩٨).

وهذه الرؤية لا تجد أن في التوجه نحو الشرق، عزوفاً عن الغرب، بل هو طرح للاعتدال، من خلال القيام بدور تصالحي، تتحقق بموجبه المصالح التركية كقوة ناعمة إقليمياً، بعيداً عن الاستقطابات ومنطق الصراع، بحيث يقوم هذا الدور التصالحي، بردم الفجوة بين الشرق والغرب، ويحقق لتركيا دوراً فاعلاً في النظام العالمي، كقوة مركزية على الصعيد الإقليمي، وليست على هامش الحياة السياسية في أوروبا، إذ جرى ملاحظة تركيا وطرح شروط تعجيزية لانضمامها إلى الاتحاد الأوروبي (طاهر، ٢٠١٣، ١٦٨).

عضوية الاتحاد الأوروبي:

بالرغم من قيامها بالإصلاحات المطلوبة منها أوروبياً، إلا أن مساعي الحكومة التركية، للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، اصطدمت بالفشل، إذ تبني الاتحاد الأوروبي مع تركيا، سياسة "الانتظار المفتوح"، أي أن الاتحاد الأوروبي عملياً غير قادر على تحمل كلفة رفضه لانضمام تركيا للاتحاد، ولا هو قادر على تحمل نتائج دمج تركيا فيه، وقد تركزت مطالب الاتحاد الأوروبي على المواضيع الآتية:

١. التمكين القانوني لحرية التعبير وتأسيس الروابط والأحزاب.
٢. اتخاذ الإجراءات القانونية والعملية لمحاربة التعذيب في السجون.
٣. إلغاء عقوبة الإعدام.
٤. رفع العقوبات التي تحظر استخدام لغات غير تركية في الإذاعة والتلفزيون والمدارس.
٥. تدريب موظفي السجون والقضاة والمدعين العامين، على تطبيق مبادئ حقوق الإنسان (محمود، ٢٠١٤، ٧٤).

وقد بدء فعلياً التفاوض حول دخول تركيا للاتحاد في تاريخ ٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥، على أن تكون المحادثات غير محدودة الأجل، إلا أن المفوضية الأوروبية، أصدرت العام ٢٠٠٦ أمراً بوقف المفاوضات مع تركيا بشكل جزئي، وذلك بسبب رفض تركيا فتح موانئها ومطاراتها للسفن والطائرات القبرصية، وعدم اعترافها بعضوية قبرص في الاتحاد الأوروبي (محمود، ٢٠١٤، ٧٥).

وقد شكلت هذه العناصر معاً، إستراتيجية "الغموض الأوروبي" في قضية الانضمام التركي لعضوية الاتحاد الأوروبي، إلا أن ذلك لم يمنع الحكومة التركية من أن تؤكد استمرارها في هذا المسعى، إذ يعد توجهها نحو الشرق، ما هو إلا بدافع تحسين شروط تركيا في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى عوامل قوة تمتلكها تركيا في عملية التفاوض، أهمها:

١. تركيا في غاية الأهمية لأوروبا، في قضايا الأمن والطاقة، إذ تركيا الجسر الوحيد لعبور المواد الخام، الذي لا تسيطر عليه روسيا.
٢. بناء خط أنابيب الغاز "TANAP" مع أذربيجان، عبر الأناضول، إذ سيوفر هذا الخط لأوروبا تنوعاً في طرق إمداد الطاقة، الأمر الذي سيعزز من موقف تركيا التفاوضي مع الاتحاد الأوروبي. (طاهر، ٢٠١٣، ١٦٩)
٣. يتوافر لدى تركيا إمكانات كبيرة في قضايا الطاقة النظيفة (الطاقة الشمسية، والكهرومائية) إذ تمتلك تركيا ثلث إمكانات الاتحاد الأوروبي.
٤. ينمو الاقتصاد التركي بسرعة كبيرة في حين أن الكثير من دول الاتحاد الأوروبي تعاني من أزمات مالية خانقة، إضافة إلى أن الثروة البشرية التي تتمتع فيها تركيا، تعد قيمة إضافية للاتحاد الأوروبي اقتصادياً.
٥. تمتلك تركيا أكثر من ٧٠% من إمدادات العالم من البورن ومستودعات الثوريوم، الضرورية لتطوير الجيل المقبل من محطات الطاقة النووية.
٦. العمل على بناء علاقات جيدة مع روسيا، في قضايا إمدادات الغاز ومشاريع بناء محطات الطاقة النووية الروسية، والموافقة على بناء خط

أنابيب"السييل الجنوبي"، عبر المياه الإقليمية لتركيا، وقيام شركة (لوك أويل) الروسية شراء شركة "AKPET" التركية .
٧. تصاعد الدور الدبلوماسي التركي (ظاهرة التمدد) إذ كان لتركيا (١٢) سفارة في أفريقيا العام ٢٠٠٩، لتصبح (٢٨) سفارة العام ٢٠١١ (طاهر، ٢٠١٣، ١٦٩) .

إلا أن هناك مزاجاً سائداً لدى الكثير من النخب التركية مفاده، أن تركيا مطالبة بأن تكون جزءاً من الغرب عندما يتعلق الأمر بالأمن والدفاع عن مصالح الغرب الإستراتيجية، ولكن مساعيها في أن تصبح جزءاً من الهوية الغربية يتم رفضها، إذ إن طلب تركيا الانضمام فصح عملياً حدود الليبرالية الثقافية الغربية (فالين، ٢٠١٢، ٤٧) .

وترى الباحثة، أنه وبالرغم من تجنب الساسة الرسميين الأتراك، من استخدام مفهوم العثماني في خطابهم الرسمي، لارتباطه بحساسيات داخلية وخارجية، إلا أن مجمل سياساتهم العملائية تشي بتفشي العثماني في مجمل تلك السياسات.

فالذاكرة الأوروبية وتحديداً في منطقة "البلقان" تحمل ذات الصورة في المنطقة العربية حول سلبية حكم الأتراك فيها، فلا يزال ينظر إلى الأتراك كسبب رئيس في مجازر ارتكبت في البلقان وفي تخلف المنطقة العربية، جراء سياساتهم العنيفة تجاه المناطق التي كانت خاضعة للحكم العثماني وعلى تنوعهم الديني والمذهبي (واكيم، ٢٠١٤، ١٩٩) .

كما وأن المقاربة التركية للسياسة الخارجية، حتى في ظل موروث غير محفز للأطراف الإقليمية في التعامل مع السياسات الجديدة بصورة إيجابية، إلا أن الموقع الجيوسياسي التركي يفرض على تلك الدول ضرورة التعامل مع تركيا، بحكم عدم القدرة على تجاوز أهميتها في المنطقة.

مع وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة في تركيا العام ٢٠٠٢، حرص الحزب وقيادته على تأكيد تبنيهم لرؤية مختلفة نوعياً لسياسة تركيا وعلاقتها الخارجية، في الدوائر المختلفة، وخصوصاً في

الدائرة العربية، وأكثر خصوصية مع دول الجوار العربي (سورية والعراق) عزز هذا الاهتمام، ما شهدته التوازنات في الداخل التركي لحساب سياسات وبرامج حزب العدالة والتنمية، وللنجاحات التي تحققت على الصعيد الاقتصادي (طاهر، ٢٠١٣، ١٦٥).

فقد تبنت حكومة حزب العدالة والتنمية، سياسة خارجية تميزت بعناصرها الآتية:

١. ضرورة تنشيط الدور التركي، بما يتجاوز حدودها المباشرة .
٢. تغليب الحوار السياسي، ورفض سياسة العزل والحصار الاقتصادي للدول .
٣. الاهتمام بالمدخل الاقتصادي لمعالجة المشكلات الإقليمية .
٤. ضرورة الحفاظ على الكيانات القائمة إقليمياً، والذي يعني عملياً، تبني سياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول (طاهر، ٢٠١٣، ١٦٦).

استناداً إلى رؤيتها الجديدة للسياسة الخارجية، توسعت علاقات تركيا في المنطقة، وخصوصاً مع سورية بحكم أنها الجار الأقرب، إلا أن أحداث العام ٢٠١١، والتي اجتاحت المنطقة العربية، وضعت الإستراتيجية التركية الجديدة، أمام اختبار صعب، إذ اضطرت تركيا إلى الموازنة والمفاضلة ما بين الاعتبار المصلحية، التي تم العمل عليها خلال عقد من الزمان، وبين الاعتبار الأخلاقية، كون تركيا طرحت نفسها "كأنموذج" مفترض للقوى الناعمة في السياسة الخارجية في المنطقة (طاهر، ٢٠١٣، ١٦٧).

إلا أن معضلة الاعتبار (الأخلاقية/المصالح الذاتية)، لم تقتصر على تركيا فقط، بل اضطرت القوى الغربية بمعظمها، والتي تمتلك مصالح حيوية في المنطقة، إلى مواجهة المعضلة ذاتها، خصوصاً أن التحولات الإقليمية، واكبتها تحولات في بنية النظام الدولي وموازن القوى فيه .

الفصل الثاني

إستراتيجية حزب العدالة والتنمية تجاه سورية

الفصل الثاني

إستراتيجية حزب العدالة والتنمية تجاه سورية

تنطلق رؤية حزب العدالة والتنمية للعلاقات مع سورية والمنطقة العربية، استناداً إلى تصور ينبغي لتركيا أن تأخذه بعين الاعتبار، ويتمثل بفهم ومراعاة للتوازنات الإقليمية القائمة، سواء مع سورية أو إسرائيل، فرؤية حزب العدالة والتنمية ترى أن السلوك السياسي لكل من سورية والعراق، سيقم بالضرورة كلاً من مصر وإيران داخل هذا البناء الثلاثي المفترض (تركيا، العراق، وسورية)، إذ يشكل وفق رؤية حزب العدالة والتنمية المثلث (تركيا، إيران، العراق) التوازنات التي ستحدد الديناميات السياسية الداخلية لخط (بلاد الرافدين، الخليج العربي)، كما يشكل مثلث (تركيا، سورية، مصر) توازنات خط شرق المتوسط (المشرق العربي ومن ضمنه فلسطين) (أوغلو، ٢٠١٠، ٣٩١).

واعتماداً على ما سبق سندرس هذا الفصل من خلال مبحثين :

المبحث الأول: تركيا وسورية بين التلاقي والافتراق .

المبحث الثاني: مآلات الأزمة السورية والخيارات التركية .

المبحث الأول

تركيا وسوريا بين التلاقي والافتراق .

بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا بعد انتخابات عام ٢٠٠٢، ظهر جلياً أن تركيا مقبلة على تغيير عميق ، يطال كافة الأنشطة السياسية التقليدية .

إذ بدى واضحاً من سلوك وتعبيرات قيادات وازنة في حزب العدالة والتنمية التركي، أن التوجه نحو دول المشرق العربي سيكون أولوية لسياسة الحزب الخارجية ، ومع تنامي موجة العداء للسياسات الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة، خصوصاً بعد الاحتلال الذي قامت به الولايات المتحدة الأمريكية للعراق عام ٢٠٠٣ م .

المطلب الأول

نقاط التلاقي في العلاقة التركية السورية

١. الموقف من الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٢ م .

مثلت العلاقات العراقية الأميركية معضلة للسياسة التركية، فمن جهة وجدت تركيا أن تفكك العراق، سيشكل بالضرورة تهديداً لأمنها القومي، فقيام كيان كردي في شمال العراق، سينعكس مباشرة على أمنها الداخلي المأزوم كردياً وبذات الوقت تعد تركيا تاريخياً حليفاً استراتيجياً للولايات المتحدة الأميركية، وعليه هي ملزمة بمراعاة الإستراتيجية الأميركية تجاه العراق (محفوظ، ٢٠٠٩، ٨) .

وفي مقابل ذلك أدركت سورية أنه وفي حال استقر الاحتلال الأمريكي للعراق، فإن سورية ستكون بين فكي كماشة، ما بين قوات الاحتلال الأمريكي وإسرائيل، إذ من مصلحة سورية الإستراتيجية عدم استقرار التواجد الأمريكي في العراق .

٢. ملف الأقليات (الكردية) .

تنظر السياسة الخارجية التركية إلى المسألة الكردية، كجوهر القضية العراقية بالنسبة لها، وبذلك تمثل النقطة الأشد صعوبة في العلاقات الأميركية التركية؛ فهي تمثل عامل انقسام حقيقي بينهما، فتحالف الأكراد مع أميركا أعطاهم دفعا قويا باتجاه المطالبة بكركوك ومناطق وأفضيه في الموصل، وهو ما يعد خطأ أحمر عند الأتراك (مال الله، ٢٠١١، ٢٠٥) .

وقد رأت تركيا في الاحتلال الأميركي للعراق استهدافا لها، عبر ترسيخ النزعات العرقية (تركي، كردي) والدينية (مسلم، مسيحي) والمذهبية (سني، علوي) في المنطقة انطلاقا من العراق، وهذا التصور يتوافق مع التصور السوري في تحليل تداعيات الاحتلال الأميركي للعراق.

فعلى خلفية الملف الكردي والخوف من تفكك العراق، جرى تنسيق ثلاثي (إيراني، تركي، وسوري)، سابق لعملية الاحتلال، بهدف الوقوف أمام أي محاولة أميركية لتقسيم العراق أو إعادة رسم حدوده بما يتعارض مع مصالح هذه الدول (محفوظ، ٢٠٠٩، ١١).

وقد عقد مسؤولو البلدان الثلاثة عدة لقاءات، عبروا فيها عن التزام دولهم بسياسة عراق موحد، أرضاً وشعباً، مطالبين قوات الاحتلال الأميركي بالعمل على ضمان وسلامة الأراضي العراقية (محفوظ، ٢٠٠٩، ١٢).

أما الدوافع السورية للتقارب مع تركيا فكانت :

١. وجدت سورية في حزب العدالة والتنمية التركي، ومع توتر علاقاته بالولايات المتحدة الأميركية على خلفية الموقف من احتلال العراق، متنفساً لها في ظل السعي الأميركي إلى:

أ. التهديد: إذ جرى تهديد سورية بأنها ستكون الحلقة الثانية من العمليات العسكرية الأميركية بعد العراق، إذا لم تستجب للشروط والمطالب الأميركية، والتي قدمها وزير الخارجية الأميركي الأسبق كولن باول "colin powell" خلال لقائه بالرئيس السوري (بشار الأسد) بعد ثلاثة أسابيع من احتلال العراق (نور الدين، ٢٠١١، ٤).

ب. العزل السياسي والاقتصادي لسورية .

ت. الضغوط التي مورست على سورية إثر اغتيال رئيس وزراء لبنان الأسبق (رفيق الحريري) بتاريخ ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥، واتهام سورية بعملية اغتياله، وقد جاءت عملية الاغتيال على خلفية صدور قرار من مجلس الأمن الدولي رقم (١٥٥٩) والذي تم تقديمه باتفاق فرنسي أميركي يطلب بانسحاب الجيش السوري من لبنان، وهو ما تم، إذ سحبت سورية جيشها من لبنان تحت ضغوط دولية فرنسية أميركية تحديداً، وأكملت انسحابها في آذار /مارس ٢٠٠٥ (واكيم، ٢٠١٤، ١٨٦).

٢. وجدت سورية في التقارب مع حكومة حزب العدالة والتنمية التركي، سحب حصرية العلاقات الإقليمية لسورية مع إيران؛ ما

يتيح لصانع القرار السوري خيارات وبدائل غير إيران، إذ كانت إيران المستفيد الأكبر من احتلال العراق باعتراف الولايات المتحدة الأميركية (قوة الاحتلال) نفسها، إذ أظهرت نتائج أول انتخابات عراقية وتحت ظل الاحتلال الأميركي، حجم النفوذ الذي تتمتع به إيران داخل العراق، من خلال الطبقة السياسية العراقية الجديدة (القدره، ٢٠١٣، ٨).

هذا وقد تحدث الرئيس السوري بشار الأسد خلال زيارته إلى تركيا في ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، عن مقاربة جديدة وإيجابية للعلاقات التركية السورية "العلاقات الكليّة" وليس عن حسم نهائي للمشكلات الحدودية، وهذا يعني أنه يمكن للدولتين مقاربة مواضيع الخلاف بمنظار ايجابي من خلال التواصل الفاعل، وليس الانفصال والانقطاع، ووفق هذه الرؤية، توسعت العلاقات السورية مع حزب العدالة والتنمية التركي الحاكم في تركيا، على قاعدة مراكمة نقاط الالتقاء والبناء عليها. (محفوظ، ٢٠٠٩، ٦).

المطلب الثاني

نقاط الاختلاف بين تركيا وسورية

١. المياه:

لقد أظهرت تركيا معارضة شديدة لتوقيع أية اتفاقية، مع سورية والعراق، من أجل تقاسم الحصص في مياه نهري الفرات ودجلة واستغلالهما، بل أصرت الحكومة التركية، على ضرورة اقتصار البحث على تركيز جهود الدول الثلاث، في مجال "التعاون الفني"، لضمان حسن استغلال وإدارة مياه نهري الفرات ودجلة فقط (معوض، ١٩٩٨، ١٩٥).

إذ سعت تركيا عبر سياسة الأمر الواقع، إلى حل مشاكلها الداخلية عبر تطوير خططها التنموية وخصوصاً المائية منها والطاقة، دون الأخذ بالاعتبار، الحقوق القانونية لسورية والعراق، في الاستفادة الكاملة من حصصهما في نهري الفرات ودجلة.

فبعد أن كان تصريف نهر الفرات يقدر بحوالي (٣١ مليار متر مكعب)، انخفض بفعل السدود التركية إلى نحو (٢٣ مليار متر مكعب)، والذي يعني عملياً أن تركيا حصلت على ما نسبته ٤٠٠% من حصتها وفق القوانين الدولية التي تنظم هكذا حقوق (الجبوري، ٢٠١٤، ٨٤).

سياسياً لم تخف تركيا سعيها للهيمنة على منطقة المشرق العربي، عبر بوابة ملف المياه، فقد كررت طرحها لمشروع " أنبوب السلام" منذ العام ١٩٨٧، الذي يقضي بنقل الفائض عن حاجتها من مياه نهر " سيحان وجيجان" التركي، لاستفادة المشرق العربي إضافة إلى إسرائيل ودول الخليج العربي، عبر خطّين من الأنابيب لنقل المياه، إذ تبلغ كمية الضخ اليومية لكلا الخطّين (٦ ملايين متر مكعب) إذ يحقق هذا المشروع مردوداً اقتصادياً يقدر بحوالي (٢ مليار دولار) سنوياً، كما ويمكن تركيا من مبادلة مخزونها من المياه بالغاز والنفط (السرطان، ٢٠١٣، ٢٢٧).

٢. الحدود " لواء الاسكندرونة ":

تبقى مشكلة لواء الاسكندرونة، من المشاكل العالقة بين تركيا وسورية، والتي تطفو إلى السطح عند بروز أيّة توترات بينهما، وترجع مشكلة لواء الاسكندرونة إلى تاريخ ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢١ والذي وقعت فيه تركيا مع فرنسا، كدولة انتداب على سورية "اتفاقية انقره" لترسيم الحدود بين تركيا وسورية، وإقامة نظام إداري خاص باللواء، مع العلم أن فرنسا نفسها أقرت بوثيقة رسمية العام ١٩٢٠ تقضي بتبعية اللواء إلى سورية (القطاونه، ٢٠٠٩، ٤٦).

وقد أجرت تركيا وبالتنسيق مع فرنسا انتخابات (مطعون بنزاهتها)، حققت فيها الأقلية التركية (٢٢ مقعداً) والعرب (١٨ مقعداً) في المجلس الأعلى لإدارة اللواء، وفي العام نفسه، اجتاحت القوات التركية أراضي اللواء وتوقيع اتفاق ضم اللواء إلى السيادة التركية في (١٩٣٩/٦/٢٣ (أبوحمدي، ٢٠٠٧، ٨٧).

ويبقى ملف "لواء الاسكندرونة مفتوحاً بين الدولتين، كنتيجة لرفض الحكومات السورية المتعاقبة لكل الإجراءات التي سبق وأدت إلى ضم اللواء للسيادة التركية .

٣. الأمن:

مع انخراط تركيا في مشاكل المنطقة وأزماتها، بفعل التدخل الأميركي المباشر، برز ملف "حزب العمال الكردستاني" (PKK) من جديد، وهو الملف الذي تتفق فيه القيادة العسكرية التركية مع النخبة السياسية في تركيا، على ربط عمليات حزب العمال الكردستاني (PKK) بالدعم الذي يتلقاه من الجانب السوري الرسمي تاريخياً (الضميري، ٢٠٠٢، ١٧) .

ففي العام ١٩٨٧ وعلى خلفية اكتشاف تركيا لخليعة تابعة للحزب مكونة من (١٢ عنصر) مدعومة من سورية (وفق الرواية التركية)، حاولت تفجير بناء "سد أتاتورك"، وعلى إثر هذا الحادث جرى تواصل سياسي بين تركيا وسورية، خلص إلى توقيع اتفاق، تقوم بموجبه تركيا بتزويد سورية بـ (٥٠٠ متر مكعب/ث) من مياه نهر الفرات، بمقابل اتفاق أمني يقضي بتسليم المطلوبين بين الطرفين، وإغلاق مكاتب حزب العمال الكردستاني (PKK) والحزب الشيوعي التركي وطرد عناصرهما من الأراضي السورية واللبنانية، وطرد عناصر الجيش الأرمني السري من سورية .

وقد استمرت حالة التوتر خلال مرحلة عقد التسعينات من القرن الماضي، فعلى خلفية اتهام تركيا لسورية بخرق التفاهات السابقة بدعم أنشطة حزب العمال الكردستاني (PKK) داخل الأراضي التركية، سعت تركيا لتنسيق ثنائي العام ١٩٩٢ عبر إنشاء لجنة متابعة أمنية، إلا أن المساعي فشلت بسبب عدم شمول أعمال اللجنة باقي القضايا الخلافية (المياه والحدود) بين البلدين (الضميري، ٢٠٠٢، ١٨) .

في هذه الفترة، أدخلت تركيا العامل الإسرائيلي كأداة للضغط على الجانب السوري، إذ بدأت الشراكة الإستراتيجية الحقيقية بين أنقره

وتل أيبب مع بداية حقبة التسعينات من القرن الماضي وفي العام ١٩٩٣ تحديدأ، إذ تنامت العلاقات الاقتصادية والعسكرية بينهما، فقد قفز التبادل التجاري من (٢٠٠ مليون دولار) العام ١٩٩٣، ليصل إلى (٢.٨ مليار دولار) في العام ٢٠٠٧ (عباس، ٢٠١٣، ٧٢).

وعلى الصعيد الأمني أجريت مناورات عسكرية مشتركة، كتتويج لاتفاقية التعاون متعدد الأطراف، والتي وقعت في شباط/فبراير ١٩٩٦، لتصل العلاقات التركية الإسرائيلية إلى مستوى التحالف الاستراتيجي (محفوظ، ٢٠١١، ٤).

وبالعودة إلى العلاقات التركية السورية خلال تلك الفترة، نجد أنه لاحت بوادر تحسن وتهذئة خلال حكومة نجم الدين أربكان العام ١٩٩٥، إذ حاول أربكان تحسين العلاقات مع سورية، إلا أن الأوضاع الداخلية فرضت على أربكان شخصياً توقيع الاتفاق مع إسرائيل العام ١٩٩٦، وليخرج هو من الحكم عبر قرار قضائي، لتعود العلاقات إلى سابق وضعها من توتر وتصريحات عدائية متبادلة بين البلدين (البخيت، ٢٠١٠، ٥).

وفي مقابلة مع صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية بتاريخ ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ ذكر الرئيس التركي الأسبق سليمان ديميريل "إن دعم سورية لحزب العمال الكردستاني (PKK) واضح تماماً، وقيادة هذا الحزب موجودة في سورية، والمواطنین الأتراك يعرفون أن سورية تقدم دعماً لهذا الحزب في الأراضي التركية والدليل مقتل (٥٠٠ مقاتل كردي سوري) أعضاء في هذا الحزب في الأراضي التركية (الضميري، ٢٠٠٢، ٢٠).

وصالت ذروة التصريحات التركية ضد سورية العام ١٩٩٨ خلال اللقاء الذي أجرته صحيفة الحياة اللندنية مع الرئيس الأسبق ديميريل بتاريخ ٧ أيار/مايو ١٩٩٨ إذ صرّح للصحيفة "إن حملة سورية الدعائية ضد التعاون خاطئة، وإذا كانت سورية تعتزم أن تكون عدواً، فعليها أن تتحمل النتائج"، كما وأبدى انزعاجه من أيّ تضامن عربي مع الموقف

السوري، فذلك يعني وفق تصوره، التضامن مع من يساعد الإرهابيين في قتل المسلمين (الضميري، ٢٠٠٢، ٢٢).

وعلى خلفية حشد القوات العسكرية على حدود البلدين، تدخلت كل من مصر وإيران على خط الوساطة بينهم، إذ دعي الطرفان إلى تجنب أية أعمال عدائية، والدخول في مفاوضات مباشرة وعاجلة لحل القضايا الخلافية القائمة، وهو ما حصل فعلاً، إذ جرت مفاوضات ثنائية بتاريخ ١٩-٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، أفضت إلى "اتفاق أضنه" والذي تضمن (وفقاً لإعلان المتحدث باسم الخارجية التركية في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر للعام ١٩٩٨، ما يأتي:

١. تتعهد سورية بعدم السماح لحزب العمال الكردستاني (pkk) بحمل السلاح أو تلقي إمدادات أو مساعدات مالية، أو شن حملة عدائية انطلاقاً من أراضيها، وعدم السماح لزعيم حزب العمال الكردستاني "عبدالله أوجلان" الذي أعتقل لاحقاً في كينيا، أو المنظمات التابعة له بالعودة إلى الأراضي السورية.

٢. اتفق الجانبان على عدم السماح بأيّة أنشطة تستهدف أمن الأفراد واستقرارهم انطلاقاً من أراضي كلا البلدين، على أساس مبدأ المعاملة بالمثل.

تحديد آلية الإشراف على تنفيذ الاتفاق والمتمثلة في إقامة خط هاتفي مباشر بين العاصمتين (أنقره ودمشق)، وتعيين ممثلين أمنيين بسفارة كل دولة لدى الدولة الأخرى (محفوظ، ٢٠١١، ٦).

في الحقيقة، شكّل اتفاق "أضنه ١٩٩٨" نقطة تحول في مسار العلاقات الثنائية بين البلدين، إذ ساعد على تفكيك الملف الأمني الضاغط على الدولة التركية، وبموجب هذا الاتفاق، تحولت العلاقة من ذروة التوتر إلى فرصة للتقارب ولو تدريجياً، لتتسارع لاحقاً مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا والوصول في العلاقة إلى شراكة إستراتيجية (الضميري، ٢٠٠٢، ٢٢).

وقد أعقب التوقيع على الاتفاقية، سلسلة من الاجتماعات الأمنية والسياسية بين الطرفين، وتشكلت لجنة لوضع الإطار العام للاتفاقيات النهائية بين البلدين (السياسية والأمنية والاقتصادية) كثمرة لاجتماع وزيرى خارجية البلدين فى ١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٩ فى مدينة نيويورك على هامش اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة .

ويذكر هنا أنه وفى أعقاب الزلزال المدمر الذى ضرب تركيا فى ١٧ آب/ أغسطس ١٩٩٩، قدمت الحكومة السورية مساعدات إنسانية للمكويين ولتعبير بذلك عن تضامن سورية مع تركيا فى مواجهة الكارثة الإنسانية، كما أن مشاركة الرئيس التركى الأسبق " احمد نجات سيزر" فى تشييع الرئيس السوري السابق " حافظ الأسد" عملت على رفع الحواجز النفسية والإعلامية بين البلدين والمتراكمة عبر عقود من التوتر وعدم الثقة المتبادلة (كارت، ٢٠٠٢، ١٦١) .

ولم تمنع تباين تقديرات الطرفين للاتفاق، من تصاعد العلاقات وتوسعها، إذ كانت التقديرات التركية تشير إلى عدم حصول تقدم جوهري فى مواقف تركيا الثابتة من قضايا (المياه، والحدود، ودورها وعملياتها العسكرية فى شمالي العراق)، ويأتي ذلك بسبب وضع سورية الذى بات أضعف من قبل، وعليه استطاعت تركيا من انتزاع "الملف الأمني" الكردي من يدها، فى حين رأت سورية أنه من الضرورى تأجيل الملفات الخلافية " المياه ولواء الاسكندرونة" وفى مقابل ذلك، يجب العمل على تطوير العلاقات الاقتصادية والسياسية والتي ستكون هى الأرضية الصالحة لحل تلك الملفات، وعلى غرار ما حدث بين تركيا نفسها واليونان (الضميري، ٢٠٠٢، ٢٥) .

المطلب الثالث

الصراع الإقليمي في سورية، ودور تركيا في الأزمة السورية .

مثلت الأزمة السورية بتعقيداتها الداخلية والإقليمية والدولية، معضلة لتوجهات السياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية التركي، إذ أصبحت مختبراً لمدى تأثير الرؤية التركية "الجديدة" وسياسات حكومة العدالة والتنمية .

شهدت المنطقة العربية مع نهاية العام ٢٠١٠، اضطرابات عميقة وغير مسبوقة منذ أن تشكل النظام الإقليمي العربي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، فمع أنها تجلت في بلدان محددة دون سائر الأقطار العربية، إلا أن تزامن الأحداث وتشابه خلفياتها، وتأثرها بعضها ببعض، يجعلها أقرب إلى أن تكون موجة إقليمية واسعة .

فقد انطلقت الأحداث بداية من تونس في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠، ثم انتقلت سريعاً إلى مصر، لتطيح بنظامين عربيين مهمين، ولتتوسع دائرة الاحتجاجات بعدها، شاملة كلا من (ليبيا، البحرين، اليمن، سورية، والأردن) .

وقد عكست تلك الاحتجاجات، مدى الاحباط العام من السياسات الرسمية، وعلى كافة المستويات (السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية)، وكنتيجة لتوسعها، بدا واضحاً من أن لهذه الموجة تداعيات ومضاعفات إقليمية ودولية هامة (سالم، ٢٠١٢، ١٢٣).

من جهتها تركيا، ومع بداية موجة الاحتجاجات، كان التردد سمة واضحة لمواقف الحكومة التركية، فهي من طرح تصور "صفر مشاكل مع الجيران" ما عني آنذاك، بناء علاقات جيدة مع النظم السياسية القائمة في المنطقة العربية.

وبموجب هذه الرؤية، دفعت تركيا باستثمارات كبيرة، شملت العديد من البلدان العربية، فعلى سبيل المثال، كان لتركيا عقود مع النظام الليبي (السابق) بقيمة (٢٠ مليار دولار أميركي)، إضافة إلى وجود (٢٥

ألف عامل وإداري تركي) في ليبيا ما فرض على حكومة العدالة والتنمية، أن تتريث وتعيد حساباتها قبل أن تدعم موجة الاحتجاجات العارمة التي نادت بالتغيير (سالم، ٢٠١٢، ١٢٥).

- الموقف التركي :

نشطت حكومة حزب العدالة والتنمية في الأزمة السورية، من بدايتها، إذ أخذت تبلور مواقفها وفق مسارين متوازيين:

الأول: ممارسة الضغط على القيادة السورية من أجل إجراء حركة إصلاحات عميقة في بنية النظام السوري، مع التركيز على ضرورة إدخال حركة الإخوان المسلمين السورية إلى معادلة الحكم فيها (باكير، ٢٠١١، ١١).

إلا أن الأمر الذي أثار حفيظة القيادة السورية من سلوك حكومة العدالة والتنمية، توالي التصريحات الرسمية، والتي جاءت على صيغة "دروس لسورية" وبلغت فوقية، كما لو أن تركيا هي الوصي على الدولة السورية .

فقد تكرر على لسان رئيس الوزراء التركي (آنذاك) رجب طيب أردوغان، وفي أكثر من تعليق له على الأحداث في سورية، من أن ما يجري في سورية هو شأن داخلي تركي (نور الدين، ٢٠١١، ٢).

ومع مرور الأيام على الأزمة السورية، شنت الصحافة التركية بما فيها الصحافة المقربة من حزب العدالة والتنمية، هجوماً قاسياً على القيادة السورية، وعلى شخص الرئيس السوري (بشار الأسد) تحديداً، وليستمر هذا التصعيد الإعلامي حتى في ظل استقبال دمشق للوفود الرسمية التركية، فجمل الجهود التركية انصبت باتجاه الضغط على القيادة السورية من أجل إجراء تعديلات عميقة في النظام السوري، وبما يضمن مشاركة الإخوان المسلمين فيه، إذ ساد الاعتقاد لدى قيادة حكومة العدالة والتنمية، بأنه وخلافاً للحالة التونسية والمصرية، فإن لتركيا رصيماً ونفوذاً داخل سورية يؤهلها للضغط على القيادة السورية (باكير، ٢٠١١، ٦).

وعلى الصعيد الرسمي، فقد صدر أول بيان تركي من وزارة الخارجية، حول الأزمة السورية في تاريخ ٢٥ آذار/ مارس ٢٠١١، تضمن دعوة للقيادة السورية إلى إجراء إصلاحات عاجلة في النظام السوري .

كما وأجرى رئيس الوزراء التركي (آنذاك) رجب طيب أردوغان ثلاثة اتصالات بالرئيس السوري بشار الأسد خلال الفترة الممتدة من ٢٥-٢٨ آذار / مارس ٢٠١١، طالبه فيها بضرورة الاستعجال في إجراء إصلاحات جوهرية في بنية النظام السوري، وأن الوقت يسير في اتجاه تطور الأوضاع نحو الأسوأ في سورية (باكير، ٢٠١١، ٨) .

وفي زيارة إلى سورية، قام فيها وزير الخارجية التركي (آنذاك) أحمد داوود أوغلو، حمل رسالة إلى القيادة السورية تضمنت المطالب الآتية:

١. ضرورة عدم التأخير في تبني الإصلاحات في سورية.
٢. ضرورة الانفتاح على العامة، وشرح البعد الإيجابي للعلاقة مع "السنة" ونظرة الرئيس السوري إليهم، من خلال كون زوجته من المذهب السني .
٣. استعداد الحكومة التركية التام لتقديم الدعم للحركة الإصلاحية السورية .
٤. ضرورة الانتباه إلى أن ما يجري في المنطقة لا يقتصر على الأنموذج المصري والتونسي (باكير، ٢٠١١، ١٠) .

الثاني: وبالتوازي مع مسار الضغط على القيادة السورية، عمدت حكومة حزب العدالة والتنمية، إلى تحضير نفسها من خلال "مخطط بديل"، في حال فشل ضغوطاتها على القيادة السورية، وهو ما حصل فعلياً، إذ رفضت القيادة السورية طروحات حكومة حزب العدالة والتنمية، حينها توالى التصريحات الرسمية التي تدعم مطالب المتظاهرين؛ ما أشعرهم بأن لهم سنداً إقليمياً وازناً بحجم

تركيا يمكن الاعتماد عليه، خارج الإطار الغربي، الأوروبي والأميركي (باكير، ٢٠١١، ١٢).

ولذلك عقد مجلس الأمن القومي التركي برئاسة رئيس الجمهورية التركية (آنذاك) عبد الله غول، اجتماعاً حول الأوضاع في سورية خرج بالتوصيات الآتية:

١. إرسال وفد رسمي إلى دمشق، برئاسة رئيس وكالة الاستخبارات التركية .
٢. نقل رسالة إلى القيادة السورية، تبدي فيها تركيا استعدادها لدعم الإصلاحات في سورية، عبر تقديم خبراء ومختصين، يقومون بشرح التجربة التركية للإدارة السورية .

إلا أن المهمة فشلت، وبفشلها صعّد قياديو حزب العدالة والتنمية من لهجتهم تجاه سورية، ففي منتصف حزيران/ يونيو ٢٠١١ أعلن رئيس الوزراء (آنذاك) رجب طيب أردوغان أن "الفظائع التي ترتكب في سورية غير مقبولة"، إضافة إلى تصريح أحمد داؤود أوغلو والذي هدد فيه الرئيس السوري بقوله بأنه "إذا لم يقم بإصلاح النظام، فإن المجتمع الدولي سيقوم بالتدخل كما فعل في ليبيا" (واكيم، ٢٠١٤، ١٨٦).

وهكذا، فتحت تركيا أبوابها للمعارضة السورية، وأقامت سلسلة من المؤتمرات تحت شعار "لقاء إسطنبول من أجل سورية"، وكان أهمها الذي عقد في تاريخ ٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١ في إسطنبول، إذ أعلن فيه عن إنشاء "المجلس الوطني السوري"، ثم جاءت دعوة أردوغان بشكل علني ولأول مرة الرئيس السوري "بالتنحي". وقد تلا هذا التصريح فرض عقوبات اقتصادية ومالية ودبلوماسية على سورية، انسجاماً مع القرارات التي صدرت عن جامعة الدول العربية (خولي، ٢٠١٢، ١٦٢).

من جهة أخرى، تداولت بعد ذلك وسائل الإعلام أخباراً عن عزم تركيا إنشاء منطقة أمنية عازلة داخل الأراضي السورية، على غرار ما قامت به على الأراضي العراقية، وإنشاء مخيمات للجوء السوري. كما وتم تداول تقارير تشير إلى أن تركيا أصبحت قاعدة لتدريب المتمردين

السوريين، إذ يقوم خبراء بريطانيون وألمان بتنسيق عمليات عسكرية داخل الأراضي السورية (واكيم، ٢٠١٤، ١٨٦) .

المطلب الرابع

حدود الدور الإقليمي لتركيا في سورية

نتيجة لموقف السياسة الخارجية الرسمية إزاء سورية التي يمثلها حزب العدالة والتنمية، رفعت صور رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان والأعلام التركية خلال المظاهرات التي عمت المدن السورية، كمحاولة من قبل المتظاهرين لدفع أنقرة للمضي قدماً في سياساتها التصعيدية ضد القيادة السورية، وكنوع من رد الجميل للقيادة التركية، إذ تكررت جملة أن الأزمة السورية هي شأن داخلي تركي على لسان أكثر من مسؤول تركي (قبلان، ٢٠١٥، ٤) .

ومن الجدير ذكره، أن مجمل التصريحات الرسمية التي صدرت من مسؤولين في حزب العدالة والتنمية، كانت مقتصرة على توجيه التحذيرات للقيادة السورية وما سينتج عن استمرارهم في إتباع الحل الأمني في مواجهة الاضطرابات والمظاهرات، إلى الحد الذي وصلت فيه تحذيراتهم تلك، إلى التلويح باستخدام القوة العسكرية في مواجهة سورية (نور الدين، ٢٠١١، ٨) .

ومن الملفت أن حكومة حزب العدالة والتنمية لم تجر أية عملية للوساطة ما بين القيادة السورية والمعارضة، إذ كانت الوساطة من أعمدة الرؤية التركية الجديدة للسياسة الخارجية، بل إن الأمر وصل للحد الذي كانت تعده فيه حكومة العدالة كل الخطوات الإصلاحية المتخذة من القيادة السورية، خطوات غير كافية، وأنها جاءت بوقت غير مناسب (نور الدين، ٢٠١١، ٩) .

بالمقابل أثار ردود الفعل التركية الرسمية، حفيظة القيادة السورية، وعبرت دمشق عن غضبها من سلوك الحكومة التركية، الذي تجلى في:

أ. تكذيب الرواية الرسمية السورية للأحداث، حتى دون التدقيق فيها.

ب. الحديث التركي المتكرر عن "مجزرة حلبجه في العراق" وحماة الجديدة.

ت. استضافة مؤتمرات للمعارضة السورية على أراضيها والإسلامية "الإخوان المسلمين السوريين" "تحديداً (باكير، ٢٠١١، ٩).

وفي الواقع، هناك العديد من المؤتمرات التي نظمتها حكومة حزب العدالة والتنمية للمعارضة السورية على الأراضي التركية، كان من أهمها:

١. المؤتمر الأول في تاريخ ٢٦ نيسان/ ابريل ٢٠١١، في مدينة إسطنبول للإخوان المسلمين السوريين وحلفائهم .

٢. سلسلة من الحوارات جرت في شهر تموز/ يوليو ٢٠١١، في مدينة إسطنبول وبمشاركة من (٤٠٠ شخصية معارضة سورية) معظمهم من الإسلاميين، وقد ضغطت حكومة حزب العدالة على المؤتمرين ما أدى إلى انسحاب الوفد الكردي من المؤتمر (باكير، ٢٠١١، ٩).

٣. مؤتمر عقد في تاريخ ٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١ في إسطنبول، إذ أعلن فيه عن إنشاء "المجلس الوطني السوري".

وقد أعطت سلسلة المؤتمرات التي نظمتها تركيا على أراضيها للمعارضة الشرعية والسياسي للجماعات المسلحة (الجيش الحر بتعدد تشكيلاته) والتي تواجه الجيش السوري، إذ جرى تمويل تلك الجماعات مالياً وعتاداً، عبر بوابة الهيئات التي تمخضت عنها تلك المؤتمرات .

أما من وجهة نظر القيادة السورية وتقييمها للأداء التركي خلال الأزمة، فهي ترى أنه جاء متسرعاً ومرتبلاً وانفعالياً في معظم المواقف، وأن قيادة حزب العدالة والتنمية بنصائحها تعبر عن لغة فوقية غير مبررة تجاه سورية، وأن سياسة حزب العدالة والتنمية تجاه سورية تعبر عن حالة من

الفصام التي تعيشها تركيا في ظل حكم حزب العدالة، فتركيا دولة علمانية كما تعرف عن نفسها، وتستعين بفصيل إسلامي "الإخوان المسلمين" وتعمل على الترويج له، ليكون ذراعاً للسياسة التركية في سورية والمنطقة العربية (محفوظ، ٢٠١١، ١٨).

نتيجة للقطيعة السياسية بين الحكومة التركية مع القيادة السورية، وفشل الضغوط التي مارستها من أجل إنجاز إصلاحات في سورية، أكدت الحكومة التركية ضرورة وجود دور أممي في حل الأزمة السورية، إلا أن تعطيل (روسيا والصين) لقرارات مجلس الأمن الدولي بخصوص الأزمة السورية، دفع الحكومة التركية باتجاه إيجاد "نهج بديل" في حل الأزمة (دالاي، ٢٠١٣، ٦٠).

فقد استضافت تركيا الاجتماع الثاني لدول "أصدقاء سورية" في إسطنبول، مثلت فيه العديد من القوى الإقليمية والدولية، وبعد انتهاء المؤتمر فرضت الحكومة التركية عقوبات اقتصادية ومالية على سورية، وفي آذار/ مارس ٢٠١٢ بحثت الحكومة التركية علانية فكرة إنشاء منطقة عازلة على أراضيها، وعلى إثر سقوط قذائف صاروخية على الأراضي التركية مصدرها الأراضي السورية، وهددت تركيا باللجوء إلى المادة الخامسة من ميثاق الحلف الأطلسي، والتي تعطي الحق لأعضاء الحلف للدفاع عن أراضي الأعضاء فيه (دالاي، ٢٠١٣، ٦١).

وفي حالة مشابهة عندما استطاعت الدفاعات الجوية السورية من إسقاط طائرة عسكرية تركية في تاريخ ٢٢ حزيران / يونيو ٢٠١٢، اخترقت المجال الجوي السوري، ردت تركيا بالطلب من حلف الناتو للاجتماع والرد على العمل العسكري السوري، إلا أن دول الحلف اكتفت بالإدانة، إذ أعلن الحلف عن عدم استعداده للانخراط والتورط في عمل مسلح في سورية.

وقد شككت خطوة التحدي هذه من قبل سورية مساً بهيبة الجيش التركي، الذي ألقى باللائمة على القيادة السياسية التركية وعلى رئيس الحكومة أردوغان شخصياً عوضاً عن توجيه الغضب ضد سورية؛ لأن

الطائرة التركية أسقطت ضمن المجال الجوي السوري (واكيم، ٢٠١٤، ١٢٢).

ومن الأمثلة على "استغلال" الحكومة التركية بمظلة حلف الناتو، أنه عندما ذكرت وزيرة الخارجية الأميركية السابقة هيلاري كلينتون "Hellary Clinto" من أن لتركيا الحق في تزويد الحلف الأطلسي بالمعلومات عن الوضع في سورية، أعلن رئيس الحكومة التركية (آنذاك) أردوغان أن كلام الوزيرة كلينتون مهم وأنه في حال تكرار سورية انتهاك الحدود التركية، فإن أنقرة ستستخدم حقها في تزويد الحلف بالمعلومات الضرورية، ليكون الحلف على بينة مما يجري في سورية، وأن حدود تركيا هي حدود أطلسية، وأنه إذا حدث انتهاك لحدودها، فستستخدم حقها وفق المادة الخامسة من ميثاق الحلف للتدخل والدفاع عن الأراضي التركية (نور الدين، ٢٠١١، ١٨).

عملياً، تكمن مشكلة السياسة التركية في التفاوت ما بين التصعيد الإعلامي والأفعال على أرض الواقع، وهذا التفاوت، كشف حدود الدور وفاعليته، إذ أنها غير قادرة على اتخاذ تدابير منفردة، بل هي مضطرة لطلب التدخل الأطلسي، كتعبير عن عدم قدرتها على ترجمة تهديداتها إلا عبر الدعم العسكري من حلفائها الأطلسيين (دالاي، ٢٠١٣، ٦٦).

ومن مؤشرات انكشاف حدود الدور التركي في الأزمة السورية، ما أبرزته الصحافة التركية في تعليقاتها على سياسة حكومة العدالة والتنمية، فالكاتب (قدري غورسيل) في صحيفة "ملايت التركية" قال: "إمارات المأزق، تبدت بوضوح في خطاب وسلوك صانعي القرار في تركيا، فتركيا لا تريد الحرب، وترى نفسها مضطرة لها، وأن حلف الأطلسي سيقف خلفها، ولكن لن يكون الأمر كذلك" (نور الدين، ٢٠١٢، ٦).

كما وذكر الكاتب الإسلامي "علي بولاتش" وهو من المقربين من حزب العدالة والتنمية "إذا دخلت تركيا الحرب مع سورية ستكون وحيدة، وستستعاد الخصومة العرقية (العربية / التركية)، ويتعمق الشرخ (السنّي / العلوي)، ويتصاعد الشأن (الكردي) ويتقدم النفوذ العسكري على السياسي في الداخل التركي، وروسيا التي لم تهزم تاريخياً من قبل تركيا، سوف لن

تغفر لتركيا تدخلها في سورية، وستنتقم من تركيا عاجلاً أم آجلاً" (نور الدين، ٢٠١٢، ٤).

من جهة أخرى، تزامنت الأحداث في سورية مع تصاعد للعمليات العسكرية لحزب العمال الكردستاني "pkk" في جنوب شرق تركيا، إذ أعلن زعيم الحزب "جميل باييق" أن حزب العمال الكردستاني سينحاز إلى سورية، وسيقف إلى جانب القيادة السورية في أية حرب محتملة تشنها تركيا على سورية.

وقد عد هذا الموقف الكردي المستجد، انسجاماً مع تشجيع القيادة السورية للحزب، إذ تتوافر هناك علاقات وطيدة بين أكراد سورية وأكراد تركيا، واحتمال أن يكون هذا العامل هو الذي حدا بهم لإعلان هذا الموقف، وإحتمال أن يكون هناك أكراد قد عبروا الحدود السورية، وقاموا بعمليات ضد الأتراك، وأن السلطات السورية لم تتمكن من كبحهم، نتيجة لمواجهة الجيش السوري مع المتمردين المسلحين داخل الأراضي السورية (واكيم، ٢٠١٤، ٩٨).

وبالنظر إلى التصعيد الكردي باتجاه السياسات التركية، وانشغال الجيش السوري في مواجهة الجماعات المسلحة، فإن "كردستان الكبرى" لم تعد مجرد طرح خيالي، فبعد شمال العراق، جاءت لتركيا مشكلة شمال سورية لتشكلاً معاً خطراً حقيقياً على الأمن الداخلي التركي.

وبعد أن رفضت تركيا فكرة انفصال شمال العراق، ونشوء كيان كردي فيه، بفعل ضعف سلطة المركز في بغداد، ها هو شمال سورية، وبفعل الفراغ الأمني ذاته، يقع تحت سيطرة "حزب الوحدة الديمقراطي الكردي" وعلى معظم المناطق ذات الأغلبية السكانية الكردية، إذ إن الواقع السوري القادم، سيأخذ هذه الحال بعين الاعتبار (نور الدين، ٢٠١٢، ٥).

وترى الباحثة أن هناك فارق شاسع ما بين التصريحات العلنية التركية والقدرة على ترجمتها على الواقع، وخصوصاً بعد وضوح الرؤية في شأن عدم جدية الولايات المتحدة للتورط المباشر في سورية أو دعم أي

حاييف إقليمي لعمل ذلك، خصوصاً أن ذلك يعني المواجهة المباشرة مع إيران ومن خلفها روسيا الاتحادية .

المبحث الثاني

مآلات الأزمة السورية والخيارات التركية .

ساد الاعتقاد لدى قيادات حزب العدالة والتنمية التركي، بأن التحولات الجارية في المنطقة، تمثل "فرصة" تاريخية لتركيا، مع بروز معادلة "جيوسياسية إسلامية جديدة" مفادها :

١ . بسبب انهيار المنظومة الأمنية للعالم العربي، إذ إدماج إسرائيل في البنية الجيوسياسية للمنطقة يعد من أبرز معالم هذا الانهيار، فإنه من الممكن انتقال "مركزية العالم الإسلامي" إلى تركيا، مع اتخاذ العالم العربي موقعاً طرفياً في العالم الإسلامي.

٢ . الجيوسياسية الإسلامية الجديدة، هي الممتدة من عتبة أوروبا المسيحية، وصولاً إلى الصين، وعليه فإن تركيا هي البلد الإسلامي الوحيد القادر على لعب الدور القيادي في هذا الفضاء، لأن تركيا تمتلك بعداً "أوروبياً وأوراسياً وإسلامياً" ، يمنحها ميزة نسبية عن سائر الدول الإسلامية في المنطقة (دلي، ١٢، ١٩٩٩) .

إلا أن هذا الاعتقاد يصطدم بالضرورة مع القوة الصاعدة في المنطقة، المتمثلة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، صاحبة النفوذ القوي في المنطقة. وقد سعت إيران عبر نسجها لشبكة من العلاقات الإقليمية، لأن تكون قوة إقليمية مركزية في منطقة الشرق الأوسط، مستفيدة من حالة "الفراغ الاستراتيجي" الذي تعيشه منطقة الشرق الأوسط، نتيجة للانكفاء الأميركي وفشل مشروعها في العراق، وكان من أبرز معالم الفشل أن دخل العراق نفسه إلى دائرة النفوذ الإيراني، ثم الضعف المصري بفعل حالة عدم الاستقرار التي تعيشها مصر منذ أحداث كانون الأول/ يناير ٢٠١١ (قبلان، ٢٠١٥، ٦).

وتعد سورية بالنسبة للإستراتيجية الإيرانية، بمثابة حجر الأساس لها في المنطقة، فمن خلال توجهات السياسة الخارجية السورية، يمكن لإيران أن تصل إلى شواطئ البحر الأبيض المتوسط . من جهة أخرى سورية تمثل الجسر الذي يربط إيران بحليفه القومي في لبنان والمتمثل بـ (حزب الله اللبناني) ، إضافة إلى أن سورية تمثل بوابة إيران على القضية الفلسطينية، ومحور (طهران، بغداد، دمشق، بيروت) يشكل عملياً، الحاجز الاستراتيجي أمام تركيا في علاقاتها مع المشرق العربي، ودول مجلس التعاون الخليجي (قبلان، ٢٠١٥، ٨) .

وبالنتيجة، رأت تركيا أن تفرد إيران بالنفوذ في العراق وسورية سوف يطوقها بهلال "نفوذ إيراني"؛يمتد من حدود أرمينيا ليصل إلى سواحل البحر الأبيض المتوسط، وعليه، وجدت تركيا في الأزمة السورية ضالتها، كفرصة لها لمعادلة النفوذ الإيراني في المنطقة، عبر خرق المحور الإيراني وخلق بديل للنظام السوري القائم (قبلان، ٢٠١٥، ٥) .

المطلب الأول

تداعيات التدخل العسكري الروسي في سورية .

تختلف التحليلات السياسية في توصيف التدخل الروسي سواءً على صعيد تحديد ماهيته أو اتجاهاته أو على صعيد مشروعيته القانونية، وهذا الاختلاف يولد مفاهيم متناقضة يصعب من خلالها تحديد الملامح التكتيكية والاستراتيجية، وذلك عائد للمنهج التحليلي المتبع والمتسق مع اصطفاة المحللين سياسياً وفق رؤيتهم لتعريف القضية السورية ومستويات الصراع فيها .

فروسيا تحتفظ بوجود عسكري قديم في سورية، يشمل العشرات من جنود البحرية في قاعدة طرطوس، التي يستخدمها الروس بين فترة وأخرى منصة للتزود بالمؤن والوقود، كما تحتفظ بمستشارين ومدربين تتفاوت التقديرات بشأن أعدادهم، وتتراوح في الغالب بين خمسمئة إلى ألف مدرب ومستشار عسكري، ويوجدون في مواقع بحثية أو قطع عسكرية أو منشآت تصنيع عسكري . ومع أنّ موسكو عدت تدخلها الراهن امتداداً لوجودها القديم، فإنّ

صور أقمار صناعية نشرتها وسائل إعلام مختلفة تظهر بدء العمل على إقامة قاعدة عسكرية روسية في مطار حميميم الذي يبعد نحو 22 كيلومتر إلى الجنوب من مدينة اللاذقية . ويجري توسيع مدارج المطار وتأهيله لاستقبال طائرات الشحن الكبيرة، وتجهيز مساكن مسبقة الصنع لإقامة الجنود .

ويرى الكثيرون أن سياسة روسيا في عهد بوتين لا تقوم على أيديولوجية عالمية يحملها معسكرٌ، ويبرّر سياسته بها؛ بل تقوم على وطنية ترتكز إلى رأسمالية دولة، تخاطب المشاعر الوطنية وترفض استغلال الغرب فترة ضعفها.

ويتجلى الموقف الوطني والقومي في عدم اعتماد مبدأ مصاغ أيديولوجياً، والانطلاق من مصلحة الدولة وأمنها القومي، فبإمكان روسيا الجديدة هذه أن تقمع حركة انفصالية بقوة السلاح في منطقة، وأن تدعم حركة انفصالية بقوة السلاح في منطقة أخرى .

الأمر متوقف على الأمن القومي والمصالح الوطنية كما يفهمها النظام ، وبهذا المعنى لا توجد مواقف ثابتة بل مصالح ثابتة، وحتى المصالح يمكن أن تكون متغيرة . وهذا هو بمفهوم كارل شميث جوهر السيادة، أنه التمييز بين العدوّ والصديق، من منطلق مصلحة الدولة، والمعايير التي تسري على الصديق لا تسري على العدوّ. (بشارة ، ٢٠١٥ ، ٨)

إلا أنه ووفقاً لقواعد المدرسة الواقعية في التحليل السياسي يمكن توصيف الولوج العسكري الروسي المباشر بجملة من التعريفات وفق الآتي:

١ . هو خطوة فرضتها الضرورة الناشئة من اللحظة السياسية والعسكرية الحرجة في الملف السوري، حيث تبنت ملامح الخسارة الاستراتيجية للأدوات الخارجية الروسية واحتمالية تزايد فرص تعاضد هذه الخسارة أمام تنامي عدة عوامل يمكن ذكر أهمها بالآتي:

٢ . تزايد الإنجازات العسكرية لقوى المعارضة في مقابل عجز متدرج لقوى النظام السوري وحلفائه، الأمر الذي اقترب من قلب الموازين العسكرية في الجغرافية السورية ويهدد مشروع الحفاظ على ما بات يعرف بـ "سورية المفيدة"، لذا كان ضرورياً، وفق الاعتقاد الروسي، التدخل المباشر وضبط السيولة العسكرية وتقويضها وذلك لصد الأفعال المهددة للمصالح الجيوستراتيجية الروسية.

٣. تزايد التنافسية الإقليمية في السيطرة على محددات اللعبة في الملف السوري بحكم الهامشية الناجمة عن السياسة الأمريكية المترددة وغير المكترثة لجملة الصراعات الناجمة باستثناء "الحرب ضد الإرهاب" (قبلان، ٢٠١٦، ٦٤). وهنا تعتقد موسكو أن هذا التدخل سيصد طموحات بعض الدول الإقليمية (كالسعودية وقطر وتركيا) وسيجبر الفاعل الإيراني - الذي استطرد بالاستحواذ على إدارة ملفات النظام الاقتصادية والعسكرية وحتى التفاوضية- على صياغة سياسته وفق قواعد التعاون والبناء المشترك، ناهيك عن أن هذا التدخل سيحفز بعض الدول الداعمة للثورة المضادة بالاصطفاف خلف الدب الروسي ويهيئ الفرصة لبلورة محور إقليمي بقيادة موسكو.

٤. إن " فشل " جهود موسكو في خلق بديل له، يحتم على روسيا ضرورة الدفع باتجاه استمرار الأزمة وتعطيل ظروف عمل المسارات السياسية، الأمر الذي أوجب تدخلاً عسكرياً من شأنه إحداث تغيير في قواعد التعاطي السياسي والعسكري مع الملف السوري (العايد، ٢٠١٥، ص ٨) .

٥. هو عنوان عودة نوعية جديدة للفاعل الروسي إلى المنطقة، يعمل من خلالها على ملء الشواغر الناجمة عن محددات استراتيجية أوباما القائمة على مبدأ الإدارة من خلف وعدم الانخراط المباشر في ملفات الشرق الأوسط، تؤسس هذه العودة لمرحلة تحسين الشروط الروسية في المنطقة بعد سلسلة الخسارات الاستراتيجية التي منيت بها بعد ثورات الربيع العربي وبعد القضية الأوكرانية بالإضافة إلى الأزمة الاقتصادية الروسية التي لا تزال آخذة بالتعاظم، لذا فإن انتهاج مبدأ إدارة (الأزمة بالأزمة) ربما يحقق للفاعل الروسي فرصاً تهيئ له انفراجات استراتيجية، كما أنه يعمل على احتساب الشروط الروسية في جل الصيغ الأمنية والاستراتيجية في المنطقة (قبلان، ٢٠١٦، ص ٦٦).

تساهم العودة الروسية هذه على المدى المنظور بداية تشكل أفق وملامح عامة جديدة ترجى أي حسم في مسارات التفاعل ضمن الإقليم، ويمكن ذكر أهم هذه الملامح كما في الآتي:

١. معادلة أمنية تضمن التوازن الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وحلفائها مع الاتحاد الروسي وحلفائه "الجدد" من جهة أخرى.

٢. تأخير الحسم في مسارات جيبولتيك الطاقة في المنطقة تلك المسارات المرتبطة ارتباطاً عضوياً بمستقبل القضية السورية، إذ تدرك روسيا جيداً أهمية موقع سوريا كونها مكاناً محتملاً لمرور شبكة أنابيب النفط والغاز إلى تركيا ومن ثم إلى أوروبا وهو ما يهدد هيمنتها على تصدير الغاز للقارة الأوروبية (تتجاوز حصة الغاز الروسي من إجمالي الواردات الأوروبية ٦٤ في المئة). لذا نراها اليوم تندفع للاستثمار في قطاع الطاقة السوري لأنها تفضل أن يكون لها حصة في تطوير هذا القطاع بدلاً من أن تتنافس معه في المستقبل.

٣. مراعاة تغييب الحركات الإسلامية بكل تدرجاتها من أي مشاريع للتغيير السياسي في المنطقة عبر تثبيت حوامل الثورة المضادة وتدعيم مفاهيم وكوادر الدولة "العميقة".

٤. تثبيت أولوية مكافحة الإرهاب على حساب قضايا التغيير السياسي، وذلك عبر الاستمرار في الاستثمار والتوظيف السياسي غير المباشر للجماعات العابرة للحدود.

إلا أنه تبقى لروسيا مصالح إستراتيجية حكمت تدخلها في سورية تمثلت في :

أ. سعي موسكو الحثيث لتفعيل "محور إقليمي" متمثل في روسيا-إيران-العراق- نظام الأسد وهذا ما يتطلب جهوداً روسية غير متعارضة مع الاستراتيجية الأمريكية على الأقل في الجغرافية العراقية وانسجاماً مع آليات التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب في الجغرافية السورية، الأمر الذي يحتم على الروس تحديد خارطة أهداف مشتركة وهذا مرده لأمرين الأول هو عدم قدرتهم الحالية على إعلان التنافس الواضح مع الفاعل الأمريكي في ظل عدم نضوج واكتمال هذا المحور، والأمر الثاني عائدٌ لخصوصية العراق بالنسبة لواشنطن، لذا فإن روسيا ستعمل على تضخيم هذا المحور على حساب تفاهات جزئية مع أمريكا كطبيعة تدخلها في الملف السوري (العايد ، ٢٠١٥ ، ص٦).

ب. تدلل الاهتمامات العسكرية لكل من الروس والأمريكان على عدم التعارض، فاهتمام روسيا وفق سير الأحداث العسكرية ومواقع الضربات وتركيز جنوده يشير إلى جزء من "سورية المفيدة"، ويتضمن أيضاً في طياته التحكم بالخط المحتمل لأنابيب الغاز

والنفط باتجاه البحر الأبيض المتوسط. وبذات الأمر فهو لا يركز على المنطقة الجنوبية وذلك مرده لعدة أمور أهمها التخوف من التعارض مع المحددات الأمنية لـ "إسرائيل" أو أن هناك اتفاقاً وتثبيتاً لقواعد الاشتباك فيها، وبالعموم ستختبر الولايات المتحدة الأمريكية هذا التدخل وتعمل على تصحيح انحرافاته عبر سياسات غض النظر عن دفعات الفاعلين الإقليميين المؤيدين لقوى المعارضة في دعمهم بأسلحة أكثر تطوراً من خلال "غرف العمليات" أو عبر جره للغرق بالساحة السورية التي مهد التدخل الروسي لعوامل استنساخ التجربة الأفغانية وإفرازاتها الحادة، إلا أن هذا لا يمنع من الناحية التقنية والفنية تنسيق مجال الطلعات الجوية لمنع أي تعارض محتمل ما بين عمليات التحالف الدولي والعمليات الروسية (بشارة، ٢٠١٦، ص ١٠).

المطلب الثاني

الخيارات التركيبية المتاحة في ضوء التدخلات الدولية .

تجلت ظاهرة الاستقطاب الدولي في الأزمة السورية، عبر الانقسام الذي ظهر في تصويت مجلس الأمن الدولي على قرارات موجهة ضد الحكومة السورية حيث استخدمت كل من روسيا والصين حق النقض "الفيتو" وعطلت تلك القرارات :

أ. الأول كان في تاريخ ٤ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١.

ب. الثاني كان في تاريخ ٤ كانون الثاني/ فبراير ٢٠١٢.

ت. الثالث كان في تاريخ ١٨ تموز/ يوليو ٢٠١٢.

ث. الرابع كان في تاريخ ٢٣ أيار/ مايو ٢٠١٤.

ومن الجدير بالذكر، أن أهداف كل معسكر ليست متطابقة، إلا أن هناك دافعاً أساسياً يجتمع كل معسكر حوله، إسقاط النظام في سورية أو دعم النظام ومنع انهياره (قبلان، ٢٠١٥، ص ٨).

أ. الموقف الروسي:

بعد الخديعة التي تعرضت لها روسيا الاتحادية في الملف الليبي، أبدت موقفاً متشدداً إزاء التدخلات الدولية في الأزمة السورية، إذ وفرت روسيا للقيادة السورية مظلة دبلوماسية، إضافة للدعم العسكري للجيش السوري

في مواجهته للجماعات المسلحة. وقد رأَت روسيا في أن التدخلات ستزيد فقط من حجم تعقيدات الأوضاع وستتقود سورية إلى مرحلة الحرب الأهلية وتوسيع مدى العنف وانتشاره (خولي، ٢٠١٢، ٦).

كانت روسيا تأمل بتنازلات أميركية بخصوص نشر منظومة الدرع الصاروخية بمحيط روسيا المجاور، إذ قدمت روسيا تسهيلات لحلف الأطلسي عبر إيصال الإمدادات إليه عبر أراضيها، إلا أن الولايات المتحدة الأميركية نشرت راداراتها في تركيا العام ٢٠١١، وهو ما استلزم من روسيا برد عنيف تجاه سياسة الولايات المتحدة الأميركية (قبلان، ٢٠١٥، ٧).

وعلى المستوى السياسي صوتت روسيا ضد قرار في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، في الاجتماع الذي عقد في تاريخ ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١١ والذي جاء بمبادرة أميركية، إذ كان النص يدين الاستخدام المفرط في القوة من قبل السلطات السورية بحق المتظاهرين، كما عارضت روسيا خلال اجتماع مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي انعقد في حزيران/يونيو ٢٠١١، إحالة الملف النووي إلى مجلس الأمن الدولي (خولي، ٢٠١٢، ٩).

ب. الموقف الأميركي .

وفق التصور التركي، فإن الولايات المتحدة الأميركية لا تملك إستراتيجية واضحة المعالم تجاه الأوضاع في سورية؛ فمن جهة تتحدث عن فقدان النظام السوري لشرعيته في حكم سورية، ومن جهة أخرى تضع "فيتو" على تزويد المعارضة بالأسلحة النوعية وخصوصاً " صواريخ أرض - جو " لمواجهة تفوق الجيش السوري.

وقد وصفت السياسة الأميركية تجاه الأزمة السورية بـ "المتدحرجة"، وهي عبارة عن ردات فعل على الأحداث الميدانية، إذ اتبعت الإدارة الأميركية سياسة ما اصطلح على تسميته بـ "التصعيد المضبوط" إذ يتحقق بموجبها استنزاف قدرات الدولة السورية من أجل إتمام انسحابها من العراق في العام ٢٠١١، ولعدم رغبة الإدارة الأميركية في القيام بمغامرات عسكرية جديدة في المنطقة، وكنتيجة للصعوبات الاقتصادية والتعقيدات

الجيوسياسية للمشهد السوري، إذ تمثلت المخاوف الأميركية بعدم توافر بديل حقيقي للنظام في سورية؛ فمثلاً شكك وزير الدفاع الأميركي السابق ليون بانيتا "Leon Panetta" في ماهية المعارضة السورية، ومدى خرقها من قبل تنظيم القاعدة الإرهابي .

وعلى هذا الأساس، وجدت أميركا مصالحها في وضع الصراع في حالة "منخفض الوتيرة"، إذ يتحقق استنزاف الدولة السورية، ويجعلها مشغولة بنفسها، وبعيدة عن التدخل والتأثير في الملفات الإقليمية (قبرلان، ٢٠١٥، ٨) .

ج. الموقف الأوروبي .

تدرك الحكومة التركية جيداً، حدود وفاعلية الاتحاد الأوروبي في الأزمات الدولية، وهي تدرك، أيضاً، أن مواقف الاتحاد الأوروبي غالباً ما تكون "ظلالاً" للسياسة الأميركية في المنطقة. فواقع الحال يؤكد أن موقف الاتحاد الأوروبي الذي يمثل (٢٨ دولة) تتجلى فيه صعوبة الوصول إلى إجماع كامل حول قضية ما، وبالتالي، فإن دوره يقتصر على فرض العقوبات السياسية والاقتصادية، وهو بذلك يمثل صدى للمواقف الأميركية.

إلا أن الموقف الفرنسي كان الأكثر نشاطاً وفاعلية داخل الاتحاد الأوروبي؛ ففرنسا هي التي شجعت على قيام المجلس الوطني المعارض وهي التي اعترفت فيه كمثل للمعارضة السورية، إذ ترأسه في البداية "برهان غليون" الأكاديمي السوري المقيم في باريس، كما أن الخارجية الفرنسية هي أول من وصف القيادة السورية بـ "الفاقدة للشرعية" (ميكائيل، ٢٠١٢، ٤) .

ح. الموقف الصيني:

استخدمت الصين حق النقض "الفيتو" في مجلس الأمن الدولي ثلاث مرات إلى جانب الفيتو الروسي، وهي بذلك تعبر عن موقف قوي ومتشدد مستندة إلى الاعتبارات الآتية:

أ. التحالف مع إيران وخصوصاً في مجال الطاقة.

ب. خشية الصين من توجهات السياسة الأميركية الجديدة نحو الشرق
"عقيدة أوباما".

ت. رأت الصين في أن إضعاف سورية سيؤدي بالضرورة إلى إضعاف
إيران نفسها، وبالتالي، وقوعهما في عهدة الولايات المتحدة
الأميركية (قبلان، ٢٠١٥، ٨).

بدخول أطراف دولية على خط الأزمة السورية، حجم عملياً من
القدرات التركية في إحداث تحولات نوعية في الأزمة السورية، فتحوّلت
البيئة الإستراتيجية للمشروع التركي في قيادة التحولات في المنطقة، إلى
بيئة فوضوية بنيوية، وهو ما يعد خطراً إستراتيجياً على الأمن القومي
التركي، بحكم أن هناك تقارباً في البنى الاجتماعية بين سورية وتركيا
(يشيلطاش، ٢٠١٣، ١١).

كما، وترى الحكومة التركية في أن التباين الدولي، هو من قاد
سورية إلى حالة من الاستعصاء، والتي بدورها قادت إلى تطرف
الجماعات المسلحة، والتي بتطرفها رفعت منسوب الخوف لدى الغرب
وبالتالي عدم دعمها جدياً، فانحسر النفوذ التركي الذي راهن على
اجتماعات "أصدقاء سورية"، والذي أدى إلى تمزيق المعارضة السورية،
ووقوعها في أحضان القوى الإرهابية (يشيلطاش، ٢٠١٣، ٢٢).

النتائج

سعت الدراسة إلى الإجابة على أسئلة إشكالاتها واختبار فروضها، وخلصت إلى النتائج الآتية :

١. نجحت القيادة السياسية التركية والمتمثلة في حزب العدالة والتنمية، خلال الحقبة الممتدة من (٢٠٠٢ - ٢٠٠٧) ، من تجسيد رؤيتها للعلاقات الاقتصادية والسياسية في المنطقة، عبر الانفتاح على الدائرة العربية خاصة والإسلامية عامة وبالأخص مع الجار الأقرب لها والمتمثل بالجمهورية العربية السورية .
٢. استثمرت القيادة السياسية التركية جملة من النجاحات (الاقتصادية وفي مجال الحريات العامة) التي تحققت على الصعيد الداخلي ، لتشكل لاحقاً القاعدة الصلبة والتي اتكأت عليها تركيا في طرح رؤية جديدة للعلاقات في منطقة الشرق الأوسط تكون فيها تركيا اللاعب الأبرز على المستوى الإقليمي .
٣. نجح البلدان تركيا وسورية من تحييد (نسبي) لملفات الخلاف (الجدود والمياه) لحساب تعظيم وتطوير ملفات التعاون (الأمن والاقتصاد) خلال فترة حكم حزب العدالة والتنمية (٢٠٠٢ - ٢٠١٠) .
٤. بالرغم من الانتكاسات التي واجهت الإستراتيجية التركية في المنطقة، إلا أنن تمتعها بموقع جيوسياسي مهم (كرابط بين ثلاث قارات) سيمكنها من أداء دور محوري في المنطقة .
٥. مكن الموقع الجيوسياسي التركي من منحها أهمية ، ظهرت في سعي كثير من الدول الإقليمية (السعودية وقطر) ، والحركات الإسلامية (حركة حماس في فلسطين، حركة النهضة التونسية، وحركة الإخوان المسلمون في مصر) من التقارب مع التوجهات العامة للسياسة التركية في المنطقة .
٦. مثلت الأحداث المتلاحقة والمتسارعة في البلدان العربية وتحديداً في سورية، تحدياً جوهرياً أمام الرؤية والإستراتيجية التركية في المنطقة (zero game theory) .
٧. مع دخول أطراف إقليمية ودولية على الأزمة السورية، انكشف حدود الدور الذي يمكن أن تلعبه في سورية والمنطقة ومدى فاعلية الدور وقدرتها على إحداث تغييرات منسجمة مع تصوراتها للمنطقة .

٨. شكل الدخول العسكري الروسي على مسرح الأحداث في سورية، نقطة تحول في ميزان القوى العسكري ، والذي عطل بدوره فكرة تغيير النظام في سورية بالقوة وبما ينسجم مع المصالح التركية في سورية والمنطقة
٩. استطاعت روسيا وخلال أشهر قليلة ، من إعادة التوازن العسكري في سورية والذي صاحبه شعور بالخذلان من حلفاءها الأطلسيين .
١٠. إطالة أمد الأزمة في سورية ، سيشكل خطراً أمنياً حقيقياً على الداخل التركي في ملفي (الإرهاب ، والملف الكردي) وعلى المصالح الحيوية التركي .

المراجع

الكتب العربية :

- أحمد داوود أوغلو، " العمق الإستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية"، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، ٢٠١١، مركز الجزيرة للدراسات .
- خورشيد دلي، تركيا وقضايا السياسة الخارجية، ١٩٩٩، اتحاد الكتاب العرب، دمشق .
- عماد الضميري، " تركيا والشرق الأوسط"، ٢٠٠٢، مركز القدس للدراسات السياسية، بيروت
- يوسف القرضاوي، " من فقه الدولة في الإسلام"، ١٩٩٧، دار الشروق، القاهرة .
- جمال واكيم، وموريا، فايسباخ، " السياسة الخارجية التركية تجاه القوى العظيمة والبلاد العربية"، ٢٠١٤، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت
- ناصيف حتى، النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي ، بيروت، ١٩٨٥ م .
- الخميس شيببي، "الأمن الاورو-متوسطي وأثره على استراتيجية شمال الاطلسي تجاه الدول العربية بعد الحرب الباردة"، دراسات استراتيجية مستقبلية، جامعة الدول العربية: معهد البحوث والدراسات العربية، العدد ٢١ ، آذار ٢٠٠٩ م .
- محمد مراد، "السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي بين الثابت الاستراتيجي والمتغير الظرفي" (بيروت: دار المنهل اللبناني، ٢٠٠٩ م.
- نازلي معوض، "دول الجوار الجغرافي والأمن القومي العربي"، معهد الدراسات والبحوث العربية ، القاهرة، ١٩٩٣ .

الرسائل الجامعية :

- سمية الإمامي، " دور المياه في العلاقات التركية العربية ١٩٩٩-٢٠١٠"، رسالة ماجستير، ٢٠١٠، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن .
- أكرم أبو حمدي، " أثر الدور الإستراتيجي لتركيا في علاقاتها بالنظام الإقليمي العربي"، رسالة ماجستير، ٢٠٠٩، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن
- طایل العدوان، "الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الأوسط ٢٠٠٢-٢٠١٣"، رسالة ماجستير، ٢٠١٣، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
- محمود القدرة، " تطور العلاقات السياسية التركية-السورية، في ضوء المتغيرات الإقليمية الدولية ٢٠٠٧-٢٠١٢"، رسالة ماجستير، ٢٠١٣، جامعة الأزهر، غزة .
- ياسين القطاونة، " الدور الإستراتيجي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط، في ظل أحادية القطبية ١٩٩١-٢٠٠٨"، رسالة ماجستير، ٢٠٠٩، جامعة مؤتة، الكرك، عمان .
- حيدر محمود، " واقع السياسة الخارجية التركية حيال الاتحاد الأوروبي ومستقبلها"، رسالة ماجستير، ٢٠١٤، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن .
- كوزين مصطفى الحزينة، المعنونة " الأبعاد السياسية والاقتصادية للعلاقات التركية العربية (٢٠٠٢ - ٢٠١١) الأردن حالة الدراسة"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، ٢٠١١م.
- موسى احمد الجببير، "العلاقات التركية الإسرائيلية وأثرها على الأمن القومي العربي"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن

المجلات والدوريات

- بولنت آراس، "حقبنة أحمد داود أوغلو في السياسة الخارجية التركية"، شؤون الأوسط، عدد ٧، سنة ٢٠١١ .
- ياسين أقتاي، "أهداف "الإسلاموية" إعادة التفكير في معنى الإسلام والسياسة"، رؤية تركية، ع خريف ٢٠١٣ .
- ضياء أونيش، "تركيا والربيع العربي: بين الاعتبارات الأخلاقية والمصالح الذاتية"، رؤية تركيا، ع خريف ٢٠١٢ .
- علي باكير، "محددات الموقف التركي من الأزمة السورية، الأبعاد الآنية والانعكاسات المستقبلية"، المركز العربي، ٢٠١١
<http://en.calameo.com/read/001231435840f861b1060?bkcode=001231435840f861b1060>
- فولكر بيرثز، "دور تركيا في الشرق الأوسط، وجهة نظر خارجية"، رؤية تركيا، ع ربيع ٢٠١٢ .
- معرف البخيت، "الدور التركي والمتغيرات الإقليمية"، مركز دراسات الرأي، ٢٠١٠،
http://alraicenter.com/User_Site/Site/View_Article.aspx?type=2&ID=303
- محمد الجبوري، "المعضلة المائية بين تركيا والجوار الجغرافي العربي"، المستقبل العربي، ع ٤١٩، ٢٠١٤ .
- منير الحمش، "وجهة نظر عربية في واقع وأفاق العلاقات الاقتصادية العربية التركية"، مجلة المستقبل العربي، ع (٣٨٢)، بيروت.
- معمر خولي، "تأثير الانتفاضة الشعبية في سوريا على العلاقات التركية الروسية"، شؤون عربية، ع صيف ٢٠١٢، الدوحة .

- معمر خولي، "الإصلاح الداخلي في تركيا"، المركز العربي،
<http://www.dohainstitute.org/file/Get/24d4b841-b093-٢٠١١-4d51-894f-0592c628bb10.pdf>
- ألبردادا، "الانتفاضات العربية ومناقشة النموذج التركي"، رؤية
تركيا، ع صيف ٢٠١٢، القاهرة .
- غالب دالاي، ودوف فريدمان، "حزب العدالة والتنمية وتطور
السياسية الخارجية للإسلام السياسي التركي"، رؤية تركية، ع
خريف ٢٠١٣، القاهرة .
- خورشيد دلي، تصدع بنيان حكم أردوغان، الوحدة الإسلامية،
٢٠١٤، <http://wahdaislamyia.org/issues/145/kdali.htm> .
- برهان الدين دوران، "فهم هوية وخطاب حزب العدالة والتنمية :
الخطاب الحضاري وحدوده"، رؤية تركية، ع ربيع ٢٠١٣، القاهرة .
- بول سالم، "مستقبل النظام العربي والمواقف الإقليمية والدولية من الثورة"،
http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/mustaqbal_398_paul%20salim%20143-163.pdf .
- محمد السامرائي، "المساومة في السياسة الخارجية التركية"، مجلة العربية للعلوم
السياسية، ٢٠٠٧، <http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/13-5.pdf>
- صايل السرحان، "أثر المحددات الجيوسياسية على العلاقات التركية
العربية ٢٠٠٢-٢٠١١"، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، مج ٦،
عدد ٢، ٢٠١٣ .
- محمد الشرفي، "حزب العدالة والتنمية AKP دراسة تحليلية للفترة
بين ٢٠٠٢-٢٠١٠"، شؤون العصر، ع ٣٩، ٢٠١٠، القاهرة .
- رانيا طاهر، "الدور الإقليمي التركي في ظل ثورات الربيع
العربي"، رؤية تركية، عدد شتاء ٢٠١٢، القاهرة .
- طارق عبد الجليل، "التجربة التركية... نموذج غير مكتمل"، مركز
العلاقات العربية التركية، <http://digital.ahram.org.eg> .

- دينا عبد العزيز، "التنافس التركي الإيراني إتجاه الترويج لنموذجهما السياسي في المنطقة العربية، بعد ثورات الربيع"، رؤية تركية، ع صيف، ٢٠١٣، القاهرة .
- خالد عبد العظيم، "العثمانية الجديدة: تحولات السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط"، السياسة الدولية، ع ١٨٧، مج ٤٧، ٢٠١٢، القاهرة .
- وليد عبد الناصر، "المعادلات الجديدة: تحولات موازين القوى في النظام الدولي"، السياسة الدولية، مج ٤٧، ع ١٨٧، ٢٠١٢، القاهرة .
- محمد العربي، "ما بعد الاسلاموية: الاوجه المتغيره للإسلام السياسي"، مركز الجزيرة، ٢٠١٤
- <http://studies.aljazeera.net/ResourceGallery/media/Documents/2014/11/18/2014111874241945734post-islamism.pdf>
- محمد عفان، "الاسلام والاسلاموية... محاولة لفض الاشتباك"، منتدى العلاقات العربية ٢٠١٥ والدولية،
- <http://fairforum.org/research/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B4%D8/>
- صادق العظم، الدولة العلمانية والمسألة الدينية: تركيا نموذجاً، دراسات فلسطينية، ع (٨٢)، ربيع ٢٠١٠، بيروت .
- إبراهيم غانم، "جدلية الاستيعاب والاستبعاد في العلاقات التركية الأوروبية"، ٢٠٠٩، مركز الكاشف والدراسات الاستراتيجية، <http://alkashif.org/html/center/21/5.pdf>
- إبراهيم فالين، "تركيا في الشرق الأوسط: بزوغ رؤية جيوسياسية مستقبلية جديدة"، رؤية تركيا، ع ربيع ٢٠١٣، القاهرة .
- مروان قبالن، "صعود تنظيم الدولة الاسلامية وتحولات النظام الاقليمي في المشرق العربي"، سياسات عربية، ع ١٢، ٢٠١٥، الدوحة .

- مروان قبلان، "المعارضة السورية المسلحة: وضوح الهدف وغياب الرؤية"، مجلة سياسات عربية، ع ٢، ٢٠١٣، الدوحة .
- مروان قبلان، "المسألة السورية وإستقطباتها الإقليمية والدولية، دراسة في معادلة القوة والصراع على سوريا"، المركز العربي، ٢٠١٥، <http://www.dohainstitute.org/file/Get/82df8f89-79b7-4cdb-8d57-7b3b65ccb65f.pdf> .
- عماد قدورة، "تركيا ومسألة التدخل العسكري بين الضغوط والقيود"، المركز العربي، ٢٠١٤، <http://www.dohainstitute.org/file/Get/0aed0b39-3ceb-4bd6-91d6-20756e88ab79.pdf> .
- عماد قدورة، "الديمقراطية المحافظة ومستقبل العلمانية التركية"، المركز العربي، ٢٠١٤، <http://www.dohainstitute.org/file/Get/993d3bc7-201a-47a0-bc13-036f8f52bde0.pdf> .
- إياد قطب، "النظاميين الإقتصادي والسياسي التركي في ظل حزب العالة والتنمية وإنعكاساته على العلاقة مع سوريا"، الأكاديمية السورية الدولية، ٢٠٠٩، http://sia-sy.net/sia/files/graduation_projects/international_affairs/Economic_and_political_sy_stems_And_its_impact_on_the_relationship_with_Syria.pdf .
- كمال كيرشجي، "تأثير تركيا الواضح وتحول منطقة الشرق الأوسط"، رؤية تركية، ع ربيع ٢٠١٢، القاهرة .
- مصطفى اللباد، "تركيا والدول العربية... شروط التعاون المثمر"، ٢٠٠٨، <http://www.iraqalyoum.net/news.php?action=view&id=2546> .
- مصطفى اللباد، "الدور الاقليمي التركي: الملامح والاسباب"، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، ٢٠٠٩، http://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/m_abhath-01-12-09-2.htm .
- مصطفى اللباد، السياسات الإقليمية لحزب "العدالة والتنمية": خلفيات أيديولوجية أم مصالح وطنية؟، شؤون الاوسط، عدد ٧، سنة ٢٠١١، القاهرة .

- وليد مال الله، "تركيا في الاستراتيجية الامريكية المعاصرة: دراسة في تطور العلاقات التركية الامريكية بعد الحرب الباردة ١٩٩١-٢٠٠٧"، المجلة العربية للعلوم السياسية، ٢٠١١، 201-26، http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/political_26_201-205%20walid%20melallah.pdf.
- إياد مجيد، "الموقف الإقليمي من التغيير في المنطقة العربية: تركيا أموجاً"، السياسة الدولية، ع ٢٠١٣، ٤٦، القاهرة.
- عقيل محفوظ، "سوريا وتركيا: الواقع الراهن واحتمالات المستقبل"، ٢٠٠٩ مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- عقيل محفوظ، "العلاقات السورية- التركية: التحولات والرهانات"، المركز العربي لدراسة السياسات، ٢٠١١، 55-8d55-8f8c36b6-8d55، <http://www.dohainstitute.org/file/Get/8f8c36b6-8d55-4936-a665-8b8e8968d88e.pdf>.
- عقيل محفوظ، "سوريا وتركيا: نقطة تحول أم رهان تاريخي"، المركز العربي، ٢٠١١، 9981-4af2-b92d-b630-2821، <http://www.dohainstitute.org/file/Get/2821b630-b92d-4af2-9981-70ec70cf9da2.pdf>.
- عقيل محفوظ، "الحدث السوري: مقارنة تفكيكية"، المركز العربي، ٢٠١٢، 6-93d6-4d1b-fabc-1c53efa3-Get، <http://www.dohainstitute.org/file/Get/1c53efa3-fabc-4d1b-93d6-dd80332acd3d.pdf>.
- عقيل محفوظ، "العلاقات السورية - التركية التحولات والرهانات"، المركز العربي، ٢٠١١، 8b8e8968d88e-4936-a665-8f8c36b6-8d55، <http://www.dohainstitute.org/file/Get/8f8c36b6-8d55-4936-a665-8b8e8968d88e.pdf>.
- جلال معوض، "صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية في تركيا"، ١٩٩٨، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- عصام ملكاوي، "تركيا والخيارات الاستراتيجية المتاحة"، ورقة بحث مقدمة في مؤتمر المتلقى العلمي للرؤى المستقبلية العربية والشركات الدولية، ٢٠١٣، الخرطوم.

- حسين أبو النمل، " تركيا بين أسطول الحرية وبيت الطاعة الأميركي الإسرائيلي"، مركز الدراسات الفلسطينية، مج ٢١، ع ٨٣، ٢٠١٠، بيروت .
- طاهر، رانيا، " الدور الإقليمي التركي في ظل ثورات الربيع العربي"، رؤية تركية، عدد شتاء ٢٠١٢، القاهرة .
- محمد نور الدين، تركيا وسوريه: من " تفسير المشكلات " إلى " تفسير الثقة "، المستقبل العربي، ٢٠١١، ص ١١ .
- حليمة ، محمد ، استراتيجية النطاق العسكري، ١٩٧٠، ص ١١ .
- محمد نور الدين، أردوغان يهدد سورية بالأطلسي التجديد العربي، <http://www.arabrenewal.info/2010-06-11-14-11-19/34666-8>، ٢٠١٢

المراجع الأجنبية

- " **The Functional Approach in ، ،R. John،Hartshonne** vol. 40 ، pp: 156 ،**Geo. Review،Political Geography** " – 160 (1990)
- **Soner, R, Cagapaty, " Where Geo the US –Turkish Relationship " Middle East Quarterly, vol. 11، No.4,p: 45 (Fall 2001).**